جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

المعدوم في كلام العرب وأثره في الدرس الصرفي

The Concept Of "Al-Ma'doom" In The Speech Of The Arabic And Its Effect In Morphological Studies

إعداد

د/أسماء مجاهد عبد الحميد محمد

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بني سويف

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع-نوفمبر)

(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083)*

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

المعدوم في كلام العرب وأثره في الدرس الصرفي

أسماء مجاهد عبد الحميد محمد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات، جامعة الأزهر، بني سويف، ، مصر.

البريد الالكتروني: *assamsalem.2177@azhar.edu.eg*

الملخص :

يهدف البحث إلى التعرف إلى الأوزان المعدومة في كلام العرب، وبيان أثرها في الدرس الصرفي، ومدى حجيتها في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة، وبيان المقصود بلفظ المعدوم صرفيًّا، والألفاظ المرادفة له.

وقد اشتمل البحث على مقدمة بينت فيها أسباب اختيار موضوعه، وأهدافه، والدراسات السابقة عليه، وخطته، ومنهجه، وتمهيد للتعريف بالمعدوم لغة واصطلاحًا والألفاظ المرادفة له، وأثره في الدرس الصرفي، ومبحثين لدراسة نماذج من الأوزان المعدومة في كلام العرب سواء أذكرها سيبويه أم لم يذكرها، وبيان مدى حجيتها في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة، وأنهيته بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: أوزان ، معدوم ، كلام العرب ، الدرس ، الصرفي.

The Concept Of “Al-Ma'doom” In The Speech Of The Arabic And Its Effect In Morphological Studies

Asmaa mugahed Abd elhamed mohammed.

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, Girls, Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt.

Email: *assamsalem.2177@azhar.edu.eg*

Abstract :

The research aims to identify null weights in Arabic speech demonstrate their effect on morphological study, the extent of their authority in judging the character by originality or increase, and indicate what is meant by the term null and vid, its synonyms.

The paper included apaint introduction explaining the reasons for the choice of subject matter, its objective, the preceding studies, its plan, its methodology, apreface to the definition of the lack of language, idiom and synonymous terms, its effect on the study, morphology, and two research studing models of nil weights in Arabic speech, whether or not sibawayh mentioned them, and an indication of the extent of their authority in judging letter by originality or increase.

I concluded the research with the most important results I reached through the research, is followed by a proof of sources, references and an index.

Keywords: *Weights , Null, Arab Speech, Lesson, Morphological.*

المقدمة

الحمد لله الذي صرفَ عنا الزيغَ والضلال، والصلاة والسلام على الهادي الأمين سيد الخلق والمرسلين، وأفصح الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، **وبعد**:

فإنَّ علم التصريف من أشرف علوم العربية؛ "لاحتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولُغَوِي إليه أيمَّا حاجة؛ لأنه ميزان العربية"(١).

وقد وضع الصرفيون قواعد يسيرون عليها للحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة، كقولهم: "زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية"(٢)، وكقولهم: الهمزة إذا وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف أصول حُكِم عليها بالزيادة(٣)، وكقولهم: "لا يجتمع في أوّلِ اسم زائدان، إلّا أن يكون جاريًا على فِعْلِهِ، نحو: "مُنطَلِق"(٤)، وغير ذلك من القواعد والأصول الصرفية.

وقد عدَّ بعضُ الصرفيين المعدوم في كلام العرب حجة للحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة، ودور هذا البحث الموسوم بـ" المعدوم في كلام العرب، وأثره في الدرس الصرفي" بيان مدى حجية المعدوم في كلام العرب في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة، وبيان أثره في الدرس الصرفي وذلك بعد تعريفه في اللغة والاصطلاح، وبيان الألفاظ المرادفة للفظ المعدوم في كلام العرب.

---

(١) الممتع ص٣١.

(٢) المنصف١/١٠٠.

(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني١/٢٢٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٣٠-٣٣١.

أسباب اختيار موضوع البحث:

أولًا: لا شكَّ أنَّ الدراسة في علم الصرف لها أهمية كبيرة وشرف عظيم، فرغِبْتُ في أن أحظى بهذا الشرف بدراسة الأوزان المعدومة في كلام العرب فيه.

ثانيا: رغبتي في معرفة الأوزان المعدومة في كلام العرب، وأثرها في الدرس الصرفي.

ثالثا: أن هذا الموضوع لم يتناوله أحد ـ على حد علمي ـ بالدراسة بهذه الكيفية من قبل.

رابعا: الرد على تساؤل: متى لا يُعْتَدَّ بالمعدوم في كلام العرب في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة؟

أهدافه:

دراسة نماذج من الأوزان المعدومة في كلام العرب من خلال بعض الكلمات التي أدى القول بزيادة بعض الحروف فيها أو أصالتها إلى وزن معدوم، وبيان دورها في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة، وأثرها في الدرس الصرفي.

الدراسات السابقة:

لم أقف إلا على دراسة واحدة لها صلة بموضوع البحث، وهي: "ما لم يستقر في كلام العرب، تأصيل ودراسة عند ابن عصفور"[1].

وهي دراسة تعني بتتبع مصطلح "ما لم يستقر" عند ابن عصفور، والتأصيل والتأريخ لهذا المصطلح، وتعليل استخدام ابن عصفور له، ولا شك أنها بعيدة عن

---

(١) إعداد د: بدر بن محمد بن عباد الجابري، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

موضوع بحثي الذي يُعنى باستقراء بعض الكلمات التي حكم الصرفيون على أوزانها بأنها معدومة في كلام العرب، وأثرها في الدرس الصرفي، وبيان مدى حُجِّية هذه الأوزان في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة.

خطته:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة بينت فيها أسباب اختيار موضوعه، وأهدافه، والدراسات السابقة عليه، وخطته، ومنهجه، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما **التمهيد**، فعنوانه: المعدوم في كلام العرب دراسة نظرية، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: المعدوم في اللغة والاصطلاح، والألفاظ المرادفة له.

المبحث الثاني: أثر المعدوم في كلام العرب في الدرس الصرفي.

وأما المبحثان، فجاءا للدراسة التطبيقية، وهما على النحو التالي:

المبحث الأول: أبنية ذكرها سيبويه (أَرْوَنان ـ مُغْرُود ـ مَنْجَنُون ـ زَوَنَّك ـ شَجَوْجَى ـ يَسْتَعُور ـ ضَهْيَأ)، ورَتَّبتُها حسب ورودها في نص الكتاب الذي صرح سيبويه بوزنها فيه.

المبحث الثاني: أبنية لم يذكرها سيبويه (احْبَنْطَأ ـ حِنْدَوْرَة ـ زَيْتُون ـ زَيْزَفُون ـ شِيْرَاز ـ ضُنْأَك ـ مُؤْقٍ ـ مُسْحُلَان ـ نَخْوَرِش ـ هَرْنَوى)، ورتبتها ترتيبًا ألفبائيًّا.

وأنهيتُ البحث **بخاتمة** بيَّنتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلاله، ثم ذيلته **بثبت للمصادر والمراجع**.

منهجه:

اتبعتُ فيه المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، فقمت بجمع نماذج من الأوزان المعدومة في كلام العرب من خلال بعض الكلمات التي أدَّى القول بأصالة

بعض الحروف فيها أو زيادتها إلى وزن معدوم في كلام العرب، مفتتحة المسألة بالأوزان الموجودة والمعدومة في الكلمة، مبينة خلاف الصرفيين الذي يدور بين الوزن المعدوم في كلام العرب والأوزان الموجودة، بادئة الخلاف بالوزن المعدوم، ثم رجَّحت الوزن الذي يبدو لي راجحًا معتمدة في الترجيح على أسس وقواعد صرفية، مبينة أثر الوزن المعدوم في ترجيح أصالة الحرف أو زيادته.

أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحظى بالرضا والقبول.

التمهيد

المعدوم في كلام العرب دراسة نظرية، ويشتمل على مبحثين:

- **المبحث الأول**: المعدوم في اللغة والاصطلاح، والألفاظ المرادفة له.
- **المبحث الثاني**: أثر المعدوم في كلام العرب في الدرس الصرفي.

المبحث الأول

المعدوم في اللغة والاصطلاح، والألفاظ المرادفة له.

أولًا: المعدوم في كلام العرب في اللغة والاصطلاح:

لغة: مادة (ع د م) تدور حول معنيين: الفقد، والفقر، فـ"العَدَم: فقدان الشَّيْء وذهابه، يُقَال: عَدِمته أعدَمه عدمًا، والعُدْم لُغَة فيه، ... إِذا ثَقَّلوا قَالُوا: العَدَم وَإِذا خففوا قَالُوا: العُدْم، ورجلٌ عَدِيم: لَا مَال لَهُ، وأَعْدَمَ الرجل: صَار ذَا عَدَم"(١).

وعلى هذا فالمعدوم معناه: المفقود أو الفقير، ولكن فُرِّق بين الفقد والعدم بأن "الفقد: عدم الشئ بعد وجوده، فهو أخص من العدم؛ لأن العدم يقال فيه وفيما لا يوجد، فعلى هذا لا يقال: شريك الباري مفقود بل يقال: معدوم"(٢).

اصطلاحاً:

يمكن الوقوف على معناه صرفيًّا من خلال هذين النصين:

أولهما: في حديث ابن جني عن جمع (دانق) على دوانيق، قال: "ولا يحسن أن يكون زاد حرف اللين على المكسور العين منهما؛ لأنه كان يصير حينئذ إلى دانيق وهذا مثال معدوم عندهم؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم فاعيل"(٣).

الثاني: في وزن (عزويت) يقول السخاوي: "(عزويت) هو فعليت، ومعناه: الداهية،... وإنما قالوا في وزنه فعليت –والواو لا تكون في غير الأوائل أصلًا؛ لأن

---

(١) تهذيب اللغة ٢/٢٥٠.

(٢) الكليات ص٦٩٤.

(٣) الخصائص٣/١١٩.

فعويلًا معدوم في كلامهم، ولم يجعلوه فعليلًا؛ لأن ذلك أيضًا غير موجود في كلامهم، فقضوا بأنه فعليت كعفريت"(١).

ومن هنا نستطيع القول بأن المقصود بلفظ المعدوم صرفيًّا: "أوزان لا يوجد لها نظير في كلام العرب".

ولقد حصر سيبويه أبنية كلام العرب تحت عنوان: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل"(٢) ثم جاء ابن السراج فاستدرك عليه بعض الأبنية، ووضعها تحت عنوان: "ما ذُكِر أَنَّهُ فاتَ سيبويه مِنَ الأَبينةِ"(٣).

وجاء بعده الزجاج فذهب إلى أن سيبويه لم يغفل إلا ثلاثة أبنية: (درداقس، وشمنصير، وهندلع)(٤)، وجاء بعدهما السيرافي فألف بابًا بعنوان: "هذا باب ذُكِر فيه ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب"(٥)، وهذا الباب ليس استدراكًا على سيبويه، وإنما هو دفاع عنه، بل أشاد بجهود سيبويه في حصر أبنية كلام العرب، فقال: "اعلم

---

(١) سفر السعادة ١/٣٦٧-٣٦٨.

(٢) الكتاب ٤/٢٤٢.

(٣) الأصول ٣/٢٢٤.

(٤) ينظر: رسالة الملائكة ص٢٥٣-٢٥٤، فوائت كتاب سيبويه ص٤٢. الدرداقِس: عظم يفصل بين الرأس والعنق. لسان العرب ٦/٨١ مادة(د رد ق س)، الشمنصير: جبل من جبال هذيل معروف. لسان العرب ٤/٤٣٠ مادة(ش م ص ر)، الهندلع: بقلة. لسان العرب٨/٣٦٩ مادة(هـ د ل ع).

(٥) شرح كتاب سيبويه٥/٣٨٠.

أنَّ سيبويه سبق إلى حصر أبنية كلام العرب، ولم يحاول ذلك أحد قبله ولا في عصره"[١].

ثم ردَّ أغلب الأبنية التي ذكرها ابن السراج إلا الأبنية الثلاثة التي استدركها الزجاج على سيبويه وزاد عليها خمسة أبنية نقلها عن أهل اللغة الثقات، وهي: "خَزْعَال، كُذُبْذُبَان، صَعْفُوق، زَيْزَفُون، قَرَعْبَلَانَة"[٢]، فيكون مجموع الأبنية التي استدركها السيرافي على سيبويه ثمانية أبنية.

وجاء رده على أبنية ابن السراج متمثلًا في خمسة أمور: أحدها- أبنية ذكر سيبويه نظائرها، الثاني: ذكرها سيبويه في الأبنية، فلا يصح الاستدراك بها عليه، الثالث: أبنية لا تكون استدراكًا على سيبويه؛ لأنها قد تكون مما اضطر إليه شاعر، وقد تكون مما رآه سيبويه على وزن ورآه غيره على وزن آخر، وقد تكون محتملة للتأويل، الرابع: أبنية فيها خلاف في الفهم، الخامس: أبنية جاءت في شعر العرب وتُوهِم أنها من كلامهم[٣].

وعلى الرغم من دفاع السيرافي عن سيبويه إلا أنَّ سيبويه لم يسلم من الاستدراك ممن جاء بعد السيرافي؛ فاستدرك عليه الزبيدي ثمانين وزنًا[٤]، وجاء بعده ابن جني ليسير على طريقة السيرافي في رد الأبنية المُسْتدركة على سيبويه والدفاع عنه، فألف بابًا في الخصائص بعنوان: "باب القول على فوائت الكتاب"[٥].

---

(١) شرح كتاب سيبويه٥/٣٨٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/٣٨٥-٣٨٦.

(٣) فوائت كتاب سيبويه ص٤٤-٤٩.

(٤) الاستدراك ص١.

(٥) الخصائص٣/١٨٩.

والأبنية المذكورة في هذا البحث إما أن تكون مما أُستُدرِك على سيبويه، وإما أن يكون ذكرها سيبويه، ولكن لا نظير لها في كلام العرب، أو ذكرها وجاءت على بناءين كلاهما معدوم في كلام العرب، ودور هذا البحث بيان مدى حجية المعدوم في كلام العرب في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة.

ثانياً: الألفاظ المرادفة للفظ المعدوم:

ـ من هذه الألفاظ لفظ "لم يستقر": وقد جاء في كلام سيبويه عند حديثه عن منع صرف (أفعل)؛ حيث قال: "قلت: فلم لا يجوز أن تقول: كل "أفعل" في الكلام لا أصرفه إذا أردت الذي مثَّلت به الوصف كما أقول: كل آدم في الكلام لا أصرفه؟ فقال: لا يجوز هذا؛ لأنَّه لم يستقر "أفعل" في الكلام صفةً بمنزلة آدم، وإنَّما هو مثال"(١).

وجاء أيضًا في كلام ابن عصفور عند حديثه عن وزن (ضُنْأَك)؛ حيث قال: "فأمَّا ضُنْأَك، فـ"فُنْعَل"، كـ"عُنْظَب" وليس بـ"فُعْأَل"، وإن كان في معنى ضِناك؛ لأنَّ "فُعْأَلًا" لم يثبت في الأسماء، وقد يكون اللفظان في معنى واحد والأصول مختلفة، نحو: سَبِط وسِبَطْر، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم"(٢).

ـ ومنها لفظ "ليس في الكلام": وقد جاء في كلام سيبويه عند حديثه عن وزن (كُنْتَأل)؛ حيث قال: "وأما "كُنْتَألٌ" و"خُنْثَعَبَةٌ" فبمنزلة "كنَهْبُل"؛ لأنه ليس في الكلام على مثال جُرْدَحْلٍ"(٣).

وجاء أيضا عند حديثه عن زيادة التاء؛ حيث قال: "وكذلك (عفريتٌ)؛ لأنها

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٤.

(٢) الممتع ص٦٥.

(٣) الكتاب ٤/٣٢٥.

من العفر، وكذلك عزويتٌ؛ لأنه ليس في الكلام فعويلٌ"(١).

ـ ومنها لفظ "لم يوجد": وقد جاء في كلام السيرافي مُعَلِّقًا على قول سيبويه: "ليس اسم مثل (أفكل)(٢) يصرف وإن لم يكن له فعلٌ يتصرف"(٣)، قائلًا: "يعني اسمًا في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف أصلية لم يوجد ذلك في كلام العرب"(٤).

وجاء أيضا في كلام أبي علي الفارسي عند حديثه عن وزن (عِزْويت)؛ حيث قال: "لا يخلو عِزْوِيت من أن يكون "فِعْليلًا" أو "فِعْويلًا" أو "فِعْليتًا"، ولا يجوز أن يكون "فِعْويلًا"؛ لأنه بناء لم يوجد في الأبنية المستقرأة"(٥).

ـ ومنها لفظ "غير موجود": وقد جاء في كلام ابن جني عند حديثه عن وزن (منجنيق)؛ حيث قال: "ولو ذهب ذاهب إلى أن جنقوهم ونجنق لم يُخلَّط فيه، لقُضي بأن وزن منجنيق "مَنْفَعِيل"، وهذا غير موجود في الكلام"(٦).

ـ ومنها لفظ "ليس من كلامهم": وقد جاء في كلام ابن جني عند حديثه عن تحقير (عُوَارض)؛ حيث قال: " فإن حقرت نحو: (عُوَارض)، و(دُوَاسر) حذفت الألف، فبقي عُوَرِض ودُوَسِر، وهذا مثال ليس من كلامهم؛ لأنه فُوَعِل إلا أنك مع ذلك لا تغيره؛ لأنه هو فُوَاعل وإنما حذفت الألف وهي في تقدير الثبات"(٧).

---

(١) الكتاب ٤/٣١٦.

(٢) الأَفْكَل: رِعْدة تَعْلُو الإنسان وولا فِعْلَ له، والأَفْكَل: اسم الأَفْوَه الأَوْديّ لرِعْدة كانت فيه. والأَفْكَل: أبو بطن من العرب يُقَالُ لِبَنِيهِ الأَفَاكِل. وأَفْكَل: مَوْضِعٌ. لسان العرب ١١/٥٢٩-٥٣٠ مادة(ف ك ل).

(٣) الكتاب ٣/١٩٤.

(٤) شرح الكتاب ٣/٤٥٩.

(٥) التعليقة ٤/٢٩٢.

(٦) المنصف ١/١٤٨.

(٧) الخصائص ٣/١١٤-١١٥.

ـ ومنها لفظ "ليس في كلام العرب": وقد جاء في كلام الهروي عند حديثه عن (فُعْلُول)؛ حيث قال: "وكل اسم على فُعْلُول فهو مضموم الأول؛ لأنه ليس في كلام العرب فَعْلُول –بفتح الفاء وسكون العين– إلا كلمة واحدة، وهي "صَعْفُوق"[١] لِخَوْلٍ باليمَامَة"[٢].

ـ ومنها لفظ "لم يَثْبُت": وقد جاء في كلام ابن الحاجب عند حديثه عن حد المجموع، وأن باب (رَكْب) يخرج منه، ودلَّل على ذلك بأمرين، قائلًا: "والدليل عليه أمران؛ أحدهما: أن (فَعْلًا) لم يَثْبُت كونه من أبنية الجموع بثبت ولا يستقر أصل مع الاحتمال، والثاني: أنهم صغروه تصغير المفردات، ولو كان جمعًا لكان جمع تكسير، ولو كان جمع تكسير لوجب رده إلى المفرد ثم جمعه، ولمَّا لم يفعل ذلك دلَّ أنه اسم جمع لا جمعًا"[٣].

وجاء أيضًا في كلام ابن عصفور عند حديثه عن وزن (مَنْدُوحَة)؛ حيث قال: "ومَنْدُوحَة: مَفْعُولَة ونونه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكانت مَنْفُعْلَة، وهو بناء لم يثبت في كلامهم"[٤].

ـ ومنها لفظ "لم يتقرر": وقد جاء في كلام ابن عصفور عند حديثه عن وزن (هُنَدَلع)؛ حيث قال: "وزاد بعضهم أيضًا "فُعْلَلِلًا"، نحو: هُنَدَلع، ولم يحفظ منه غيره، وهذا عندي إنما ينبغي أن يُحْمَل على أنه "فُنْعَلِل" والنون زائدة، ويحكم عليها بالزيادة

---

(١) الصَّعْفُوق: اللئيم من الرجال، وقيل: هو الذي لا مال له، والصَّعافِقةُ: رُذالةُ النَّاسِ، وقيل: قوم كان آباؤهم عبيدا فاستعربوا، وقيل: قوم باليمامة من بقايا الأمم. لسان العرب١٠/١٩٩–٢٠٠.

(٢) إسفار الفصيح ٢/٧١٤–٧١٥.

(٣) الأمالي٢/٥٢٦ إملاء(٢٦).

(٤) الممتع ص٣٢.

وإن لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر "فُعْلَلِلٌ" في أبنية الخماسي، فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة"[١].

ـ ومنها أيضًا "بناء مفقود": وقد جاء في كلام أبي حيان عند حديثه عن الأصالة والفرعية مستدلًا بتسعة أمور، قائلًا: "أحدها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، وذلك نحو: (مِلْوَط)[٢] الميم أصلية والواو زائدة؛ إذ لو عكسنا لكان وزنه "مِعْفَلًا"، وهو بناء مفقود"[٣].

(١) الممتع ص٥٧.

(٢) الصواب (مِلْوَظ)، عصا يضرب بها أو سوط. المحكم والمحيط الأعظم١٠/٣٠ (الظاء واللام والميم).

(٣) ارتشاف الضرب ص٢٧.

المبحث الثاني

أثر المعدوم في كلام العرب في الدرس الصرفي.

تأثّر الصرفيون بلفظ المعدوم في كلام العرب في حكمهم على الحرف بالأصالة أو الزيادة، أو الأصل المنقلب عنه الحرف، ويدل على ذلك:

ـ حديثهم عن وزن (عزويت)؛ حيث قال السخاوي: "وإنما قالوا في وزنه: (فعليت)، والواو لا تكون في غير الأوائل أصلًا؛ لأن "فعويلًا" معدوم في كلامهم، ولم يجعلوه "فعليلًا"؛ لأن ذلك أيضًا غير موجود في كلامهم، فقضوا بأنه "فعليت" كعفريت"(١).

ـ ودلَّل أبو الفداء على أصالة النون في (مَنجَنُون) بجمعه على مناجين، وعلى أصالة الميم بأن القول بزيادتها يؤدي إلى وزن معدوم في كلام العرب، فقال: "ومن الدليل على أصالة النون أيضًا جمعه على مناجين، وإذا ثبتت أصالة النون فيه ثبتت أصالة الميم، وإلّا لكان وزنه "مفعلولًا"، وهو معدوم في كلامهم"(٢).

ـ أجمع الصرفيون على أنه لا توجد كلمة مُعْتَل جميع حروفها إلا كلمة واحدة (واو)، واختلفوا فيما انقلبت عنه هذه الألف، فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن واو، ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء، ورجَّح ابن عصفور كونها منقلبة عن واو، وعلَّل لذلك بقوله: "والصحيح عندي الأوَّل؛ وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقل فيها من كونها منقلبةً عن ياء، مع حمل الكلمة على باب "وَعَوتُ" – أعني: ممّا لامه وفاؤه واو – وذلك معدوم في كلامهم، ومع حمل الكلمة على باب "حَيَوتُ" – أعني: أن يكون عينها ياء ولامها واوًا – وذلك

---

(١) سفر السعادة ١/٣٦٧-٣٦٨.

(٢) الكناش ٢/٢٠٦.

أيضًا لم يجئ في كلامهم، وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملًا على الأكثر فيها، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم، وهو كون أصول الكلمة كلِّها واوات"(١).

وسوف يتضح أكثر أثر المعدوم في كلام العرب في الدرس الصرفي من خلال الجانب التطبيقي في البحث.

(١) الممتع ص٣٥٦-٣٥٧.

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: أبنية ذكرها سيبويه

(أَرْوَنان ــ مُغْرُود ــ مَنْجَنُون ــ زَوَنَّك ــ شَجَوْجَى ــ يَسْتَعُور ــ ضَهْيَأ)

١ــ أفْوَعال ــ فَعْوَلان (أَرْوَنان)

"أَفْعَلَان" من أوزان الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، والذي اجتمع فيه زيادتان، ولم يجئ إلا صفة، نحو: أنبخان، وهو قليل(١)، وهو مختص بـ"الدلالة على التحولات التي تشمل الشيء من أطرافه، وتكون تحولات تغييرية"(٢)، وقد حمل بعض النحاة كلمة (أَرْوَنان) على هذا الوزن وحملها آخرون على وزنين معدومين في كلام العرب، وهما (أفْوَعال ـ فَعْوَلان)، و(أَرْوَنان): "الراء والواو والنون تدل على شدة حرّ أو صوت"(٣)، الرُّنُوّ: مصدر رَنا يرنو رُنُوًّا، وهو إدامة النّظر، والرَّوْن أميت الأصل منه، ومنه اشتقاق الرُّونَة، يُقَال: هَذِه رُونَة الشيء، أَي: معظمه(٤)، ويقال: "كشف الله عنك رُونة هذا الأمر، أي: شدته وغمته"(٥)، "ويوم أَرْوَنان، وليلة أَرْوَنانة، أي: شديد صعب...، وأَرْوَنانيٌّ وأَرْوَنانيّة أيضًا"(٦)، وتستعمل الكلمة في الشدة والرخاوة جميعًا،

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص١٥-١٧. الأنْبَخان: عَجِينٌ مُدْرِكٌ مُنْتَفِخٌ، وهذا الحرف في بعض الكتب بالخاء معجمة، وسماعى بالجيم عن أبى سعيد وأبى الغوث وغيرهما. الصحاح ٣٤٣/١ مادة (ن ب ج).

(٢) معجم الأوزان الصرفية ص٤٢٥-٤٢٦.

(٣) مقاييس اللغة ٤٦٣/٢ مادة (ر و ن).

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ص٨٠٦.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ٣١٨/١٠.

(٦) العين ٢٧٥/٨ باب(ر و ن).

فهي من الأضداد[١]، وفيها ثلاث لغات: أرونان، وأروناني، وأرونانِ[٢].

وهذه الكلمة بها أربعة أحرف محتملة للأصالة والزيادة، وتفصيل القول في المسألة على النحو الآتي:

ذهب ابن الأعرابي إلى أن "أَرْوَنَان" وزنها أَفْوَعَال من الرَّنَّة، وهي الصوت[٣]، وهو مردود بأنَّه ليس في العربية أَفْوَعَال، وإنما هو من الرُّونَة، وهي الشدة[٤].

وقد حكم ابن جني على قوله بالفساد، بل ذكره في باب"سقطات العلماء"[٥]، وغلطه ابن هشام[٦].

وذهب سيبويه إلى أن "أَرْوَنَانًا" وزنها أَفْعَلان وإن كان هذا الوزن قليلًا في العربية؛ حيث قال: "ويكون على أَفْعَلانٍ وهو قليل، لا نعلمه جاء إلا أنبجان، وهو صفة، يقال: عجينٌ أنبجانٌ. وأرونانٌ، وهو وصف"[٧].

فهو مشتق من الرُّونة وهي الشدة في الأمر[٨]، وهو ما ذهب إليه كراع النمل، وابن سيده، ونشوان الحميري، وابن يعيش، والسخاوي، وابن عصفور، وابن مالك[٩].

---

(١) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ص٥٨٨.

(٢) ينظر: ليس في كلام العرب ص٢٦٤.

(٣) ينظر: الخصائص ٣/٢١٥، المخصص ٢/٣٩٨، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص١٧٨.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص١٧٨.

(٥) الخصائص ٣/٢١٥، ٢٨٢-٢٨٤.

(٦) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص١٧٨.

(٧) الكتاب ٤/٢٤٨.

(٨) ينظر: الخصائص ٣/٢٨٤.

(٩) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ص٥٧٧، المحكم والمحيط الأعظم ١٠/٣١٨، شمس العلوم ص٢٦٧٢، شرح المفصل ٤/١٨٧، سفر السعادة ١/٤٤-٤٥، الممتع ص٩٦، شرح الكافية الشافية ص٢٠٥٢.

ويرى الثمانيني أن أَرْوَنَانًا لو كانت مأخوذة من قول العرب: "يوم أَرْوَنان"، أي: شديد، كان وزنها "أَفْعَلالًا"، وإن اشتقت الكلمة من "رنا يرنو" إذا أدام النظر فيكون قد قُدِّمت اللام على العين فوزن الكلمة على هذا "أَفْلعان"، وإذا اشتقت الكلمة من "الرَّنَّة"، وهو الصوت، فوزن الكلمة "أَفْوَعال"؛ لأن أصلها "رنن"(١).

وعند العكبري تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أَفْعَلان، والثاني: أَفْوَعال، والثالث: "فعولان" من أرن يأرَنُ أَرَنًا وهو النشاط، وأظهرها عنده أَفْعَلان(٢).

وقد حكم ابن سيده على الوجه الثالث الذي أثبته العكبري بالقلَّة(٣).

وأرى أن أَرْوَنَانًا وزنها أَفْعَلَان؛ لأنه قد جاء على هذا الوزن كلمة "أَنْبَخَان"، و"أَخْطَبَان"(٤)، و"أَسْحَمَان"(٥)، فقد ورد في الأسماء والصفات، والحمل على ما وُجِد له نظير أولى من الحمل على ما لم يوجد له، بالإضافة إلى وجود الاشتقاق، وأما أَفْوَعال فمعدوم، وفَعْوَلان فقليل.

ومن هنا يتبين أثر الوزن المعدوم في رفضه والحكم على الواو بالأصالة، والهمزة والألف والنون بالزيادة.

---

(١) شرح التصريف ص٢٦٥.

(٢) اللباب ٢/٢٣٢.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ١٠/٣١٨.

(٤) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ص٥٧٧، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٤٧. أَخْطَبان: اسم طائر سمي بذلك؛ لخُطْبَةٍ في جناحيه وهي الخضرة، المحكم والمحيط الأعظم٥/١٢٣ مادة(خ ط ب).

(٥) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٤٧-١٤٨. الأَسْحَمَان: اسمُ جَبَلٍ، ضبطه ابن القطاع في أبنيته مرة بفتح الهمزة والحاء ومرة بكسرهما، ويروى أيضًا بضمهما "أُسْحُمان"، وقيل هذا خطأ؛ لأن الأُسْحُمَان ضرب من الشجر. لسان العرب١٢/٢٨٢ مادة(س ح م).

٢ـــ مُفْعُول (مُغْرُود)

من أوزان الثلاثي المزيد بحرفين: (مُفْعُول)، وهو غريب شاذ، ويكون اسمًا، نحو: "مُعْلُوق"، و(فُعْلُول)، ويكون اسمًا، نحو: "هُذْلُول"، وصفة، نحو: "بُهْلُول"(١).

ولأن (مُفْعُولًا) غريب شاذ أنكره بعض النحاة وقال بأنه معدوم في كلام العرب، وذهب بعضهم إلى أنه موجود ولكن في كلمات معدودة، قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب اسم على مُفْعُول إلا مُغْرُود، ومُعلُوق: شجر، ومُنْخُور: لغة في المنخر، ومُغْثُور ومُغْفُور من المغافير: صمغ حلو"(٢).

وقد حصر ابن مالك هذه الكلمات في قوله:

بضم بدء مُعُلوْقٍ :. ومُغْرُودٍ ومُزْمُورِ

ومُغْبُور ومُغْثُور :. ومُغْفُور ومُنْخُورِ(٣)

فزاد "مُزْمُورِ، ومُغْبُور" على ما ذكره ابن خالويه(٤)، وعلى كُلٍّ فهي أسماء معدودة.

وسوف أعرض خلاف الصرفيين في وجود هذا الوزن من خلال الحكم على ميم (مُغْرُود) بالأصالة أو الزيادة، والغَرَدُ والمُغْرُودُ: ضرب من الكمأة(٥).

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٢٨، ٣١. المُعْلُوق: ما يُعَلَّق عليه الشيء. تهذيب اللغة ١/٢٦٤ باب(العين والقاف مع اللام). الهذلول: الرجل الخفيف، والسهم الخفيف. الصحاح ص١٨٤٩ مادة(هـ ذ ل). بُهْلُول: رجلٌ بُهلول: حييٌ كريم. العين ٤/٥٥ باب(الهاء واللام والباء).

(٢) ليس في كلام العرب ص٥١.

(٣) نظم الفوائد ص٦٧.

(٤) المُزْمُور، والمِزْمارُ سواء وهو الآلة التي يُزْمَرُ بها. لسان العرب ٤/٣٢٧ مادة(ز م ر). والْمُغْبُور: لُغَةٌ فِي المُغْثور، والثاء أعلى. والمُغثور: لُغَةٌ فِي المُغْفور. وأَغْثَر الرِّمْثُ وأَغْفَرَ إِذا سَالَ مِنْهُ صَمْغٌ حُلْوٌ. لسان العرب ٥/٧، ٨ مادة(غ ب ر)، و(غ ث ر).

(٥) ينظر: لسان العرب ٣/٣٢٥ مادة(غ ر د).

يرى سيبويه أن وزن "مُفْعُول" غريب شاذ، ولكنه خرجه على وجه يُقَلِّل من غرابته وشذوذه، وهو أنهم جعلوا الميم أوَّلًا بمنزلة الهمزة إذا كانت أوَّلًا، فقال: "وقد جاء في الكلام مُفْعُولٌ وهو غريب شاذٌّ، كأنهم جعلوا الميم بمنزلة الهمزة إذا كانت أوَّلًا، فقالوا: مُفْعُولٌ كما قالوا: أُفْعُول، فكأنهم جمعوا بينهما في هذا كما جاء "مِفْعَالٌ" على مثال "إِفْعَالٍ"، و"مِفْعِيلٌ" على مثال "إِفْعِيلٍ"، ولم نجعله بمنزلة يسروعٍ؛ لأنه لم يلزمه إلا الضم ولم يتغير تغيره، وذلك قولهم: "مُعْلُوقٌ" للمعلاق"(١).

وعليه فالميم زائدة في مُغْرُود، ويكون وزنها مُفْعُولًا، وهو ما عليه ابن السكيت، وابن القطاع، والسخاوي(٢).

وعلَّل أبو العلاء التنوخي لزيادة الميم في "مُغْرُود" بـــ: "أنهم حكوا مَغرودًا أو مُغرودًا، فقولهم: مَغرود ـ بفتح الميم ـ يحكم على أنه مفعول؛ لأن هذا المثال كثر في مثل: مَضْرُوب ومَقْتُول، وإن لم يصرفوا من مَغْرُود الفعل إلا أنهم قد قالوا: الغرد، والغرد لضرب من الكمأة...، وإذا حكموا على أن الواو زائدة في مغرود ـ وهي كذلك ـ بقي على ثلاثة أحرف من الأصول وفي أوله الميم، فألحقوه بغيره من الأبنية في الحكم ولم يجعلوه مثل فُعْلُول؛ لأن ذلك بناء مستنكر"(٣).

وذهب ابن جني إلى أن الميم في "مُغْرُود" أصلية، فوزنها فُعْلُول، ومع ذلك لم ينفِ أن تكون مُغْرُود على وزن مُفْعُول، ولكنه يرى أن الأولى أن تكون على وزن

---

(١) الكتاب ٤/٢٧٣.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ص٢٢٢، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٦٤، سفر السعادة وسفير الإفادة ١/٤٥٧.

(٣) رسالة الملائكة ص٢٣٤-٢٣٥.

فُعْلُول؛ لأن فُعْلُولًا أكثر من مُفْعُول، قال: "وأما مُغْرود فحمله على فُعْلول أولى؛ لأن فُعْلولًا أكثر من مُفْعُول"(١).

وتردد ابن عصفور في الحكم على ميم "مُغْرُود"، فمرة حكم عليها بالزيادة، قائلًا: "وعلى "مُفْعُول" وهو غريبٌ شاذّ، نحو: مُغرُود، ومُعلُوق"(٢)، ومرة حكم عليها بالأصالة؛ لأن القول بزيادتها يؤدي إلى وزن معدوم في كلام العرب، فقال: "وأمَّا مُغرُود فيدلُّ على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهم مُفْعُول، وفيه فُعلُول"(٣).

وأرى أن الميم في (مُغْرُود) زائدة، وأن وزنها (مُفْعُول) وإن كان هذا الوزن غريبًا في العربية، لعدة أسباب:

أحدها: وجود نظائر لها في العربية، نحو: "مُعْلُوق"، و"مُغْثُور"، و"مُنْخُور"(٤).

الثاني: أنهم حكوا مَغرودا ومُغرودًا، ومَغرود بالفتح يقضي بزيادة الواو؛ لأنه نظير مَضْرُوب ومَقْتُول، وإذا حكموا بزيادة الواو، تكون الميم واقعة أولًا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، وهذا يقضي بزيادة الميم.

الثالث: إذا كان ابن عصفور قد قال بأن الميم أصلية؛ لأن الحكم بزيادتها يؤدي إلى وزن معدوم في كلام العرب فقد قال أيضًا بزيادتها، فهذا دليل على ترجيح زيادة الميم على أصالتها.

---

(١) المنصف ١/١٠٨.

(٢) الممتع ص٧٩.

(٣) الممتع ص١٦٦.

(٤) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٦٤.

٣ـــ مَنْفَعُول ـــ فَنْعَلُول (مَنْجَنُون)

(فَعْلَلُول): من أوزان الخماسي المزيد، ويكون اسمًا، نحو: "عَضْرَفُوط"، والرباعي المزيد بحرفين، نحو: "حَنْدَقُوق"(١).

ومن القواعد الصرفية أنه "لا يجتمع في أول اسم زائدان إلا أن يكون جاريًا على فعله، نحو: منطلق"(٢)، وكلمة (مَنْجَنُون) ليست جارية على الفعل، ومع ذلك حكم عليها بعض الصرفيين بزيادة الميم والنون الأولى فيها، فيكون وزنها (مَنْفَعُولًا)، وكذلك من قواعدهم أن "النون لا تزاد ثانية إلا بثبت"(٣)، ومع ذلك حكم آخرون على (مَنْجَنُون) بأن وزنها (فَنْعَلُول).

و(المَنْجَنُونُ): "الدولاب التي يُسْتَقَى عليها"(٤)، وكلمة مَنْجَنُون اجتمع فيها حرفان في أولها محتملان للأصالة والزيادة، ولكن الحكم بزيادتهما معًا، أو زيادة أحدهما وأصالة الآخر يؤدي إلى ما ليس في كلام العرب، وقد اضطربت أقوال النحاة في وزن هذه الكلمة، خاصة أن سيبويه صرَّح بوزنين فيها، وتفصيل القول في المسألة على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٣٣، ٣٨. العضرفوط: دويبة تُسَمَّى العِسْوَدَّة بيضاء ناعمة، وقيل العضرفوط: ذكر العَظاء. العين٢/٣٤٥-٣٤٦ باب(الخماسي من العين). الحَنْدَقوقُ: الطَّوِيل المُضْطرب. لسان العرب١٠/٧١ مادة(ح ن د ق).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٣٠-٣٣١.

(٣) المنصف ١/٣٨١.

(٤) لسان العرب ١٣/٤٢٣.

ذهب ابن القطاع، والسيوطي ـ في أحد قوليه ـ إلى زيادة الميم والنون في مَنْجَنُون، فوزنها مَنْفَعُول[١]، ووافقهما الجوهري ـ في أحد قوليه ـ؛ حيث ذكرها في مادة (ج ن ن) [٢].

وهذا القول مردود من وجهين؛ أحدهما: "أنَّه لا يجتمع في أوّلِ اسم زائدان إلّا أن يكون جاريًا على فِعْلِهِ، نحو: "مُنطَلِق"، والثاني: ليس في كلام العرب مَنْفَعُولٌ"[٣].

وأجيب عن كون مَنْفَعُول ليس من أبنية كلامهم: بأنه إذا حكم بأصالة الميم وزيادة النون كان وزن الكلمة فَنْعَلُولًا، وهو أيضا غير موجود في كلامهم، و"إذا تردد البناء بين أن يكون حرفه أصليًّا أو زائدًا وكلا الوزنين ليس من أبنيتهم، فحمله على الزيادة أولى"؛ لأنه الأكثر في كلامهم[٤].

وأما عن رأي سيبويه في وزن "مَنْجَنُون"، فقد قال: "ويكون على مثال فعللول، وهو قليل، قالوا: مَنْجَنُون، وهو اسم، وحندقوق، وهو صفة، ولا نعلم في بنات الأربعة "فعليولًا" ولا شيئًا من هذا النحو لم نذكره، ولكن فَنْعَلُولًا وهو اسم، قالوا: مَنْجَنُون، وهو اسم"[٥].

فنص سيبويه السابق يحتمل قولين؛ أولهما: أنّ الميم والنون أصليان، والكلمة رباعيّةُ الأصل، وإنّما كُرّرت النون الثانية؛ لتُلْحَق "بعَضرَفُوطٍ"، ووزنها فَعْلَلُولٌ.

---

(١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٢٦، المزهر٢/٩، ٢٥.

(٢) الصحاح ص٢٠٩٥.

(٣) المنصف ١/١٤٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٨٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٣٠-٣٣١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٨٦.

(٥) الكتاب ٤/٢٩٢.

وإليه ذهب ابن السراج، وابن جني، والجوهري ـ في قوله الآخر ـ، والثمانيني، وابن يعيش، والسخاوي، والعكبري، وابن عصفور، وأبو الفداء ـ في أحد قوليه ـ[١]، ورجح السهيلي هذا المذهب؛ لقولهم فيه: مَنْجَنِين مثل عَرْطَلِيل[٢].

واحتج أصحاب هذا المذهب بأنه لا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأنا لا نعلم في الكلام "مَفْعَلُولًا"، ولا يجوز أيضًا أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم: "مَناجِين"، ولو كانت زائدة، لقيل: "مجانين"، ولا يجوز أن تكون الميم والنون جميعًا زائدتين؛ لأنا لا نعلم في الكلام "مَنْفَعُولا"، ولئلا تجتمع في أول الكلمة زيادتان، وليست الكلمة جارية على الفعل مثل: "منطلق، ومستخرج"، وإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة، ولا النون وحدها زائدة، ولا أن تكونا زائدتين، لم يبق إلا أن تكونا أصلين[٣].

الثاني: أن الميم أصلية والنون زائدة، ووزنها فَنْعَلُول، وهو المفهوم من قول سيبويه: "ولكن فَنْعَلُولًا وهو اسم" [٤]، وإليه ذهب أبو الفداء ـ في قوله الآخر ـ والفيومي[٥].

وعليه فالكلمة ثلاثية وفيها ثلاث زوائد النون الأولى والواو وإحدي النونين الأخيرتين، ويجمع على "مَجانِينَ"[٦].

---

(١) ينظر: الأصول٣/٢١٦، المنصف ١/١٤٦، الصحاح ص٢٢٠١، شرح التصريف ص٢٥٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٣٠، سفر السعادة وسفير الإفادة١/٤٦٧، اللباب٢/٢٥٥-٢٥٦، الممتع ص١١١، ١٧٠، الكناش ٢/٢٠٦.

(٢) الروض الأنف ١/١١٤.

(٣) ينظر: المنصف ١/١٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٣٠-٣٣١، الكناش ٢/٢٠٦-٢٠٧.

(٤) الكتاب ٤/٢٩٢.

(٥) ينظر: الكناش ١/٣٤٠، المصباح المنير ص٥٦٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٩٨.

وحجتهم في ذلك: جمعها على "مجانين"(١)، وأن مَنْجَنُونا ومَنْجَنِيْنا بمعنى واحد، والنون في منجنين بمنزلة النون في "خَنْدَرِيْس"، والنون في "خَنْدَرِيْس" زائدة، فيجب الحكم بزيادتها في مَنْجَنُون (٢).

ورُدَّ هذا القول بأن "النون لا تزاد ثانية إلا بثبت"(٣)، وأن عامة العرب تجمعها على مناجين(٤)، وأن وزن "فَنْعَلُول" ليس من أبنية كلامهم(٥).

وخرج النحاة قول سيبويه على أحد أمرين:

أحدهما: "أنَّ هذا غلط في الكتاب، وليس في كلام سيبويه فَنْعَلُول؛ لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة "عَرْطَلِيل"، إلا أن المدة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة، لقيل في تكسيره: مَجانِينٌ فحُذِفَ الحرف الزائد...، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف: "مَنْجَنُون بمنزلة عَرْطَلِيل"(٦)، فهذا يدلك على أن وزنه في هذا الموضع بـ"فَنْعَلُول" غلط وقع في الكتاب"(٧).

الثاني: "أن بعض رواة الكتاب قال فيه: "مَنْحَنَون"- بالحاء - فعلى هذا لم يتناقض كلامه- رحمه الله- "(٨).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٩٨/٤.
(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٦/٢.
(٣) المنصف ٣٨١/١.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٠/٥.
(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٥/٢.
(٦) الكتاب ٣٠٩/٤.
(٧) التعليقة ٢٧٠/٤.
(٨) الروض الأنف ١١٤/١.

وذهب السيوطي ــ في قوله الآخر ــ إلى أصالة الميم والنون الأولى وزيادة النون الأخيرة، فوزنها فَعْلَلُون[١].

وذهب آخرون إلى أصالة الميم وزيادة النون الأولى والأخيرة، فوزنها فَنْعَلُون[٢].

وأرى أن الميم والنون الأولى في (مَنْجَنُون) أصليان، والكلمة وزنها (فَعْلَلُول)؛ لأن الأوزان الأخرى مردودة من وجوه:

أحدها: أن وزن: "مَنْفَعُول" فضلًا عن أنه معدوم في كلام العرب فإنه مردود بأنَّه لا يجتمع في أوّلِ اسم زائدان إلّا أن يكون جاريًا على فِعْلِهِ، نحو: "مُنطَلِق".

الثاني: أن وزن "فَنْعَلُول" فضلًا عن أنه معدوم في كلام العرب فإنه مردود بأن زيادة النون في مَنْجَنُون يقضي بأن يكون جمعها: مجانين، وهو قليل في كلامهم.

الثالث: أن النحاة مترددون في وزن هذه الكلمة بين وزني "فَعْلَلُول، وفَنْعَلُول"؛ لورودهما في نص سيبويه، ولكن اختيارهم لوزن (فَنْعَلُول) قليل، يدل على ذلك قول ابن يعيش: "فَنْعَلُول، وهو قليل، قالوا في الاسم: مَنْجَنُون"[٣]، وهذا يرجح وزن فَعْلَلُول.

وأما وزن "فَعْلَلُون"، فلا نعلم حجته، وأما وزن "فَنْعَلُون"، فلا نعلم قائله ولا حجته.

ومن هنا يتبين لنا أثر انعدام وزني مَنْفَعُول، و فَنْعَلُول، ومخالفتهما للقواعد الصرفية في رفض الوزنين، والحكم على الميم والنون الأولى بالأصالة، فيكون وزن مَنْجَنُون: فَعْلَلُولًا.

---

(١) المزهر ٢/٣٢.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٢٦.

(٣) شرح المفصل ٤/١٩٨.

٤ـــ فَعَنَّل (زَوَنَّك)

(فَعَلَّل) من أوزان الاسم الرباعي المزيد بحرف، ويكون اسمًا، نحو: "شَفَلَّح"، وصفة، نحو: "عَدَبَّس"، ومن أوزان الاسم الخماسي المجرد، "ويكون اسمًا، نحو: "سَفَرْجَل"، وصفة، نحو: "شَمَرْدَل"(١).

وقد حمل بعض النحاة كلمة (زَوَنَّك) على أنها رباعية مزيدة بحرف، وحملها آخرون على وزن معدوم في كلام العرب وهو (فَعَنَّل)، "و(الزَّوَنَّكُ) من الرجال: القصيرُ اللَّحِيمُ الحَيَّاك فِي مِشْيَته، وقال ابن الأعرابي: هو المُخْتَالُ في مِشْيته الرَّافِعُ نفسه فوق قدرها، النَّاظِرُ فِي عِطْفَيْه، الرَّائِي أنَّ عنده خيرًا وليس عنده ذلك"(٢)، "سُمِّي بذلك لأنه يَنْزَوِكُ في مِشْيَتِهِ، أي: يَتَبَخْتَرُ"(٣).

وهذه الكلمة بها حرفان محتملان للزيادة الواو وإحدى النونين.

أما عن النون فإذا "وقعت ثالثة ساكنة غير مُدغَمة في كلمة على خمسة أحرف، نحو: "جَحَنْفَل"، و"عَبَنْقَس"، وأمثال ذلك، فإنه ينبغي أن تقضي عليها بالزيادة، وإن لم تعرف للكلمة اشتقاقًا ولا تصريفًا؛ لأنَّ كلَّ ما عُرِف له اشتقاقٌ أو تصريف من ذلك وُجدت النون فيه زائدة، فيُحملُ ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عُرف

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٣٣، ٣٦. الشَفَلَّح: من الرّجال الواسعُ المَنْخِرَيْنِ، العظيم الشَّفَتَيْنِ، ومن النّساء: العظيمةُ الإسْكَتَيْنِ، الواسعةُ المتاع، والشَّفَلَّح: الثّمرُ الّذي يُشبِهُ الخَوْخ، وبه حُمْرة. العين٣/٣٣٠ باب الرباعي(الحاء والشين)، العَدَبَّسُ: جَمَل شَدِيْد وثِيقُ الخَلْقِ، ورَجُلٌ عَدَبَّسٌ، طويلٌ. المحكم والمحيط الأعظم٢/٤٤٧ (العين والسين). الشمردل: الفتيُّ القوي الجلدُ. العين٦/٣٠٤ باب(الخماسي من الشين).

(٢) لسان العرب ١٠/٤٣٦ مادة(ز ن ك).

(٣) الدر المصون ٢/٣٥٦.

اشتقاقه...، فإن كانت مدغمة فيما بعدها، نحو: "عَجَنَّس" لم يُقضَ عليها بالزيادة؛ لأنه لم تكثر زيادتها فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، إلَّا إذا كانت غير مدغمة"(١).

وأما الواو إن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما محتمل للأصالة والزيادة، وليس أولهما ميمًا أو همزة، فيقضى على الواو بالزيادة، وعلى غيرها بالأصالة إلَّا أن يقوم دليل على أصالة الواو(٢).

وعلى الرغم من أن الصرفيين وضعوا قواعد أصولية ثابتة للحكم على الواو والنون بالأصالة أو الزيادة إلا أنهم اختلفوا في أصالة الواو والنون وزيادتهما في هذه الكلمة.

فذهب الزبيدي، وابن جني، وابن سيده، وابن القطاع، والسخاوي إلى أن زَوَنَّك وزنها فَعَنَّل؛ لأنهم قالوا: زاك في مشيه يزوك زوكانًا، إذَا قَارَبَ خَطْوَه وحَرَّك جسدَه(٣)، ولا يجوز أن يكون وزنها فَعَلَّلا؛ لأن الواو لا تكون أصلًا في بنات الأربعة. وتبعهم أبو حيان، والسمين الحلبي(٤).

ويقويه قولهم: زَوَنْكَى لُغَةٌ في زَوَنَّك، وَوَزْنُهَا فَعَنْلى(٥).

---

(١) الممتع الكبير ص١٧٤-١٧٥.

(٢) ينظر: الممتع الكبير ص١٩٤.

(٣) ينظر: الاستدراك ص٢٢، الخصائص٣/٢١٧، المخصص ١/١٨٥، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣٠٦، سفر السعادة وسفير الإفادة ص٢٩٠.

(٤) ارتشاف الضرب ص٧٧، الدر المصون ٢/٣٥٦.

(٥) ينظر: لسان العرب١٠/٤٣٧.

وجاءت منه ألفاظ، منها: "سَفَنَّج، وهَجَنَّف"(١)، وهذا دليل على زيادة النون المشددة، ووجود هذا الوزن.

وقد جعلها سيبويه من الثلاثي الملحق بالرباعي؛ حيث قال: "وما لحقه من الثلاثة من نحو "عَدَبَّس": زَوَنَّك، وعَطَوَّد"(٢).

ووافقه ابن عصفور حيث ذهب إلى أن زَوَنَّك وزنها "فَعَلَّل، كـ"عَدَبَّس"، والواو أصل في بنات الأربعة مثلها في وَرَنْتَل، وهذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم وهو فَعَنَّل"(٣).

فابن عصفور آثر القول بأصالة الواو رغم شذوذه؛ لئلا يُثْبِت بناء لم يستقر في كلام العرب.

وذهب الجوهري ـ فيما نُسِب إليه ـ إلى أن زَوَنَّك مأخوذة من (زنك)؛ لقولهم: "زَوَنْزَكٌ لغة أخرى على فَوَعْلَلٍ مثل "كَوَأْلَلٍ"، فالنون على هذا أَصل والواو زائدة، فوزن زَوَنَّك على هذا: فَوَعَّل"(٤).

وردَّه ابن جني بأن "زونزك" وزنها فونعل، فيجب أن يكونا من أصلين"(٥)،

---

(١) ينظر: الدر المصون ٣٥٦/٢. السَّفنَّجُ: الطائر الكثير الاستنان، ويقال: هو الظّليم الذَّكر. العين٢٠١/٦(الجيم والسين). الهجنَّف: الطَّوِيل الْعَظِيم. تهذيب اللغة٣٧٢/٣ باب(خماسي حرف العين).

(٢) الكتاب ٢٩٨/٤.

(٣) الممتع الكبير في التصريف ص٨٨.

(٤) لسان العرب٤٣٧/١٠.

(٥) الخصائص ٢١٧/٣-٢١٨.

فمعنى هذا أن زَوَنَّك مشتق من: (زوك)، و"زونزك" مشتق من: (زنك) فهما من أصلين لا من أصل واحد(١).

وذهب الفارسي ـ فيما نُسِب إليه ـ إلى أن الواو وإحدى النونين زائدتان، والأولى من النونين من زَوَنَّك هي الزائدة دون الثانية؛ لأنها مثل الذي في جَحَنْفَل، على الرغم من توالي زائدتين مختلفتين؛ لأن النون كحروف اللين فتشبه واو عَطَوَّد، وياء هَبَيَّخ(٢)، فهو استدلال بالنظير(٣)، وعلى هذا يكون وزنها عنده فَوَنْعلًا.

وأرى أن (زَوَنَّك) وزنها (فَعَنَّل)، وأن هذا البناء من فوائت كتاب سيبويه، وذلك لما يأتي:

ـ أن النونين قد وجدتا مزيدتين فيما عرف له اشتقاق، نحو: "سَفَنَّج".

ـ أنه إن دار حرف بين أن يكون زائدًا أو من المضعف، رُجِّحَ إلحاقه بأحدهما بكثرة النظير، وهذا إن لم يمنع اشتقاق دال على الزيادة، وهنا "يحمل على الزيادة؛ لكثرة النظير في نحو: "سَفَنَّج، وعَجَنَّس"، مما النون فيه مشددة زائدة، وقلة "فعلَّل" المضعف"(٤)، ولا يُلْتَفت إلى تغليب بعض النحاة زيادة التضعيف على زيادة النون

---

(١) ينظر: لسان العرب ٤٣٧/١٠.

(٢) العَطَوَّدُ: الشَّديد الشاق من كل شَيْء، وسفر عَطَوَّدٌ: شاق. المحكم والمحيط الأعظم٥٣٩/١ باب(ع ط د). الهَبَيَّخ تطلق على معان عدة منها: الرجل الذي لا خير فيه، وعلى الأَحمق الْمُسْتَرْخِي، وفتى هَبَيَّخ إِذا كان مُخَصَّبًا فِي بَدَنِهِ حَسَنًا، وعلى: الوادي العظيم. لسان العرب٦٥/٣ مادة(هـ ب خ).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤٣٢/٨.

(٤) ارتشاف الضرب ص٢٢٨.

بحجة أنه الأكثر[1]؛ لأن الاشتقاق دال على الزيادة، قالوا: زاك يزوك، فهو من الزوك.

وإذا حكم على النونين بالزيادة وجب الحكم على الواو بالأصالة لئلا تبقى الكلمة على حرفين، وعلى هذا يكون وزن زونك: فعنَّلًا.

فانعدام وزن (فَعَنَّل) ليس حجة في رفض هذا الوزن والحكم على نوني (زَوَنَّك) بالأصالة؛ لأن الاشتقاق يؤيده.

٥ـــ فَعَوْلَى (شَجَوْجَى)

من أوزان الثلاثي المزيد بحرفين (فَعَوْعَل)، ولم يجئ إلا صفة، نحو: غَدَوْدَن، و(فَعَلْعَل)، ويكون اسمًا، نحو: "حَبَرْبَر"[2]، وقد جاءت كلمة(شَجَوْجَى) محتملة للوزنين ولوزن ثالث معدوم في كلام العرب وهو (فَعَوْلَى)، و(الشَّجَوْجَى): "الطويلُ الظَّهْرِ القصيرُ الرِّجْلِ، وقيل: هو المُفْرِطُ الطولِ الضَّخْمُ العِظامِ...، وفَرَسٌ شَجَوْجى ضَخْمٌ"[3].

وأما عن الأوزان الواردة في المسألة فهي على النحو الآتي:

ذهب ابن القطاع ـ في أحد قوليه ـ وأبو حيان، والسيوطي إلى أن الواو والألف

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ص١٥٤٣، تمهيد القواعد ص٤٩٣٥، المقاصد الشافية٨/٤١٨، التصريح ٥/٣٣٧.

(٢) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٢٩. غَدَوْدَن: شاب غَدَوْدَنٌ: ناعم، وشَعَرٌ غَدوْدَنٌ، ومُغدْودن: كثير ملتف طَوِيل. المحكم والمحيط الأعظم٥/٤٦٧ باب(الغين والدال والنون). الحَبَرْبَر: أي شيء. والْحُبَارَى: طائر. مقاييس اللغة٢/١٢٧ مادة(ح ب ر).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم٧/٥١٥ باب(الجيم والشين والواو).

زائدتان، فوزنها فَعَوْلَى[١].

ويرى أبو علي القالي أنه لم يأت على وزن "فَعَوْلَى" إلا حرف واحد، وهو "عَدَوْلَى"، قال: "هذا باب ما جاء من المقصور على مثال فَعَوْلَى، وهو قليل جدًّا ولم يأت منه إلا حرف واحد "عَدَوْلَى" قرية بالبحرين"[٢].

ولأن ابن عصفور ينأى عن الأوزان المعدومة في كلام العرب نفى أن يكون وزن عَدَوْلَى: فَعَوْلَى؛ لئلا يؤدي إلى وزن معدوم في كلام العرب، قال: "فأمَّا "عَدَولَى" اسم وادٍ بالبحرين، فليس بـ"فَعَوْلَى" وكذلك القَهَوباة، حكاهما أبو عُبيدة، إنما هما: فَعَوْلَلٌ، كـ"فَدَوكس"، وحرف العِلَّة أصل في بنات الأربعة، نحو: "وَرَنتَل"؛ لأنك إن لم تفعل ذلك وجعلت الألف زائدة، أدَّى إلى بناء غير موجود"[٣].

وذهب سيبويه ـ في أحد قوليه ـ إلى أن الألف في شجوجى بدل من أصل والواو زائدة، فوزنها فَعَوْعَل، قال: "وكذلك شجوجى وإن لم يشتق منه؛ لأنه ليس في الكلام فَعَوْلَى وفيه فَعَوْعَل، فتحمله على القياس، فهذا ثبتٌ، فعلى هذا الوجه تجعل الألف من نفس الحرف، كما جعلت المراجل ميمها من نفس الحرف"[٤]. واختاره الفارابي، والسيرافي، وابن القطاع ـ في قوله الآخر ـ، ونشوان الحميري[٥].

والذي يدل على أن الألف بدل من أصل: "أنَّ الألف لو جُعلت زائدة لم تخلُ الواو من أن تكون أصلًا أو زائدة، فلو جعلتها زائدة لكان وزنها "فَعَوْلَى"، وذلك بناء

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٢٥، ارتشاف الضرب ص ٣٩، المزهر٢/٨.

(٢) المقصور والممدود ص١٥٩.

(٣) الممتع ص٧٧.

(٤) الكتاب ٤/٣١١.

(٥) ينظر: ديوان الأدب ٤/٦٩، شرح الكتاب ٥/٢٠٤-٢٠٥، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٢١٨، شمس العلوم ص٣٣٨٥.

غير موجود، ولو جعلتَ الواو أصليَّة لم تخل من أن تجعل المُضعَّفين أصلين، أو أحدهما أصلًا والآخَر زائدًا، فلو جعلتهما أصلين لم يجز؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى جعل الواو أصلًا في بنات الأربعة، وذلك لا يجوز إلَّا في باب: "ضَوضَيتُ وقَوقَيتُ"، ولو جعلتَ أحدَهما أصلًا والآخَرَ زائدًا لكان وزنها "فَعَلعًى"، وذلك بناء غير موجود في كلامهم، فثَبَتَ أنَّ الألف بدلٌ من أصل"(١).

وذهب سيبويه ــ في قوله الآخر ــ إلى أن شجوجى وزنها فَعَلْعَل؛ لأن باب فَعَلْعَل أكثر من باب فَعَوْعَل، قال: " وأما المروراة فبمنزلة الشجوجاة، وهما بمنزلة صمحمحٍ، ولا تجعلهما على عثوثلٍ لأن مثل صمحمحٍ أكثر"(٢).

وأيده أبو علي القالي، وابن جني(٣)، وتابعهما في ذلك ابن عصفور حيث ذهب إلى أن الألف في شجوجى بدل من أصل والواو زائدة، فإن كانت من لفظ اللَّام كان وزنها فَعَلْعَلًا، نحو: صَمَحْمَح، وإن كانت من غير لفظ اللَّام كان وزن هذه الأسماء: فَعَوعَلًا، نحو: عثوثل، "وحملها على أن تكون من باب صَمَحْمَحٍ أولى؛ لأنه أوسع من باب عَثَوثَل"(٤)، ووافقهم الرضي(٥).

وعند ابن السراج باب "فَعَوْعَل" أَولى بهِ من بَاب "صَمَحمح"(٦)، وعند أبي عمرو يجوز أن يكون فعوعلًا وفعلعلًا(٧).

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ص١٨٨.
(٢) الكتاب ٤/٣٩٤.
(٣) المقصور والممدود ص١٥٩-١٦٠، المنصف ١/١٧٧.
(٤) الممتع الكبير في التصريف ص١٨٨.
(٥) شرح شافية ابن الحاجب٢/٣٧٢.
(٦) الأصول ٣/٢٣٤.
(٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٥/٢١٤، التعليقة ٥/١٠٣.

وأرى أن (فَعَوْعَلًا) أولى من (فَعَلْعَل)؛ لأن الواو وقعت في موضع يكثر زيادتها فيه، فالواو في شجوجى كالنون في "عَقَنْقَل"، والواو في "فَدَوْكَس"[١]، وأما (فَعَوْلَى) فلا داعي إلى القول به؛ لانعدامه في كلام العرب وعدم وجود ما يدل عليه من اشتقاق أو تصريف.

٦ـ يَفْتَعُول (يَسْتَعُور)

(فَعْلَلُول) كما ذكرنا سابقًا من أوزان الخماسي المزيد، ويكون اسمًا، نحو: عَضْرَفُوط، ومن أوزان الرباعي المزيد بحرفين، والذي اجتمع فيه الحرفان الزائدان، ويكون اسمًا، نحو: مَنْجَنُون[٢]، وقد جاءت كلمة (يَسْتَعُور)، محتملة لهذا الوزن ومحتملة لوزن آخر معدوم في كلام العرب، وهو (يَفْتَعُول).

و(يَسْتَعُور) "اسم موضع، ويقال: شجر"[٣] "تُصنع منه المساويك، ومساويكه أشد المساويك إنقاء للثَّغْرِ وتتبييضًا له، ومنابته بالسراة، وفيها شيء من مرارة مع لين"[٤].

وقد جاء في هذه الكلمة أربعة أحرف من حروف الزيادة الياء والسين والتاء والواو، والنحاة مجمعون على زيادة الواو وأصالة السين، ومختلفون في أصالة الياء والتاء وزيادتهما.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١١٠/٢ . العقنقل: العقنقل من الرمل ما ارتكم منه. مقاييس اللغة ٧٣/٤ (ق ل). الفَدَوْكَسُ: الشَّدِيدُ. لسان العرب١٥٩/٦ (ف د ك س).

(٢) معجم الأوزان الصرفية ص٣٣، ٣٨.

(٣) الصحاح٨٥٩/٢ مادة (ي س ع ر).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٤٧٠/٢-٤٧١ باب الخماسي.

أما الياء إذا وقعت أولًا وبعدها أربعة أحرف، ولم تكن في أول فعل مضارع، فهي أصلية؛ لأن بنات الأربعة لا تلحقها الزّيادة من أوائلها إلّا الأسماء الجارية على أفعالها، نحو: منطلق ومستخرج(١)، وأما التاء إذا عُدِم الاشتقاق الذي يدل على أصالتها أو زيادتها، فينظر إلى المثال الذي هي فيه، فإن كان المثال على زنة الأصول قضي عليها بالأصالة، وإن لم يكن قضي عليها بالزيادة(٢).

ورغم هذه القواعد الأصولية الثابتة إلا أنهم مختلفون في أصالة الياء والتاء وزيادتهما، وتفصيل القول في المسألة على النحو الآتي:

ذهب أحمد بن يحيى(٣)، وابن دريد(٤) في "يَسْتَعُور" إلى أنه يَفْتَعُول، مأخوذ من سعر، وتابعهما ابن القطاع(٥).

وهو مردود بأن هذه الكلمة اجتمع فيها أربعة أحرف من حروف الزيادة والواو مجمع على زيادتها، والحكم بأصالة السين دون الياء والتاء مع إمكان كونِه من يَعَر تَحكّم، وأيضًا يَفْتَعُول معدوم فلا يُحْمَل عليه(٦).

ووصف ابن جني قائله بأنَّه "لا يدري من صنعة التصريف شيئًا"(٧).

---

(١) ينظر: البديع٢/٥٠٦.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ص١٦٧.

(٣) ينظر: الخصائص٣/٢١٥، ٣٤٠، فوائت كتاب سيبويه ص٩٤.

(٤) جمهرة اللغة ص١٢٢٢.

(٥) أبنية الأسماء والفعال والمصادر ص١٥٥.

(٦) ينظر: اللباب٢/٢٥٠.

(٧) المنصف١/١٤٥.

وذهب سيبويه إلى أن الياء في يَسْتَعُور أصلية؛ لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء من أفعالهن، و"يَسْتَعُور" ليس بجارٍ على الفعل؛ قال: "وأما يَسْتَعُور فالياء فيه بمنزلة عين عَضْرَفُوط؛ لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولًا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فِعْلِه، فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد"(١)، فوزنها فَعْلَلُول.

وهو ما ذهب إليه ابن السراج، والسيرافي، والثمانيني، وابن يعيش، وابن عصفور، وأبو حيان(٢).

واستدلوا على أصالة الياء بالسِّبر؛ "لأنَّ الواوَ فيها زائدةٌ بلا خلاف فبقيَ فيها من حُروف الزيادة الياءُ والسينُ والتَّاء، ويمتنع أن تكون كلّها زائدة؛ لأنَّ الكلمة تبقى على حرفين، والحكم على أحد الثَّلاثة بالزِّيادة تحكّمٌ"(٣).

وأرى أن وزن (يَسْتَعُور) فَعْلَلُول؛ لأن السين والتاء ليستا في موضع زيادتهما؛ لذا يُحْكَم عليهما بالأصالة، والواو مجمع على زيادتها، فلم يبق إلا الياء، فلو حُكِم بزيادتها كانت الكلمة على وزن يَفْعَلُول، وهو غير موجود في كلامهم، ولأدى أيضًا إلى لحَاق بنات الأربعة الزيادةُ من أوَّلها، في غير الأسماء الجارية على الأفعال، وذلك غير موجود في كلامهم، ولو حكم بأصالتها كانت الكلمة على وزن فَعْلَلُول، وهو موجود في كلامهم(٤)، وأما من قال بزيادة التاء، وأنَّ وزن الكلمة يَفْتَعُول، فمردود بأنه لم يقم دليل من اشتقاق أو وجود نظير على زيادتها.

---

(١) الكتاب ٤/٣١٣.

(٢) ينظر: الأصول ٣/٢٣٥، شرح الكتاب ٥/١٨٨، شرح التصريف ص٢٦٣، شرح المفصل ٤/٢٠٣، الممتع ص١١٣، ارتشاف الضرب ص٢٢٠.

(٣) اللباب ٢/٢٥٠.

(٤) ينظر: الممتع ص١٩٢-١٩٣.

ومن هنا يتبين أثر الوزن المعدوم في رفضه، والحكم على الياء والتاء بالأصالة.

٧ـــ فَعْلَأ ـ فَعْيَل (ضَهْيَأ)

"الاسم الثلاثي المزيد بحرف تختلف أوزانه باختلاف موقع الحرف الزائد فيه، وهذا الحرف يلحقه قبل الفاء أو بعدها أو بعد العين أو بعد اللام"(١)، فإذا لحقه بعد العين أو اللام جاء على عدة أوزان ليس من بينها (فَعْيَل) أو (فَعْلَأ).

وقد جاءت كلمة(ضَهْيَأ) محتملة لهذين الوزنين رغم أنهما معدومان في كلام العرب، وكلمة ضَهْيَأ مأخوذة من ضها، "والمُضاهاةُ مشاكَلَة الشيء بالشيء...، وامرأَةٌ ضَهْيَأٌ وهي التي لا يَظْهَرُ لها ثَدْيٌ، وقيل: هي التي لا تَحِيضُ، فكأَنها رجُلٌ شَبَهًا"(٢)، "يقال: امرأة ضَهْيَا بالقصر، وضَهْيَاء بالمد كحمراء، وضَهْيَاءة بالمدِّ وتاءِ التأنيث ثلاث لغات، وشذ الجمعُ بين علامتي تأنيث في هذه اللَّفظة، حكى اللغة الثالثة الجرمي عن أبي عمرو الشيباني"(٣).

وقد اختلف الصرفيون في أصالة الياء والهمزة وزيادتهما إلى مذهبين:

أحدهما: ذهب سيبويه، وابن السراج، والزمخشري، والسخاوي، وابن الحاجب، وابن عصفور، وأبو الفداء، وناظر الجيش إلى أن ضهيأ الهمزة فيها زائدة، ووزنها فعلأ؛ لأنها مشتقة من ضاهيت، أي: شابهت(٤).

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص١٩-٢٤.

(٢) لسان العرب ٤٨٧/١٤ مادة(ض هـ ا).

(٣) الدر المصون ٣٩/٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٢٥/٤، الأصول ١٨٧/٣، الكشاف ص٤٣٠، سفر السعادة٣٣٦/١، الشافية ص٧١، الممتع الكبير ص٦٩، ١٥٥، ١٩٢، الكناش٢٠٢/٢، تمهيد القواعد ص٤٩٤٤.

قال سيبويه: "الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت، فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضهيأ؛ لأنك تقول ضهياء كما تقول عمياء"(١).

فقد دلَّل سيبويه على زيادة الهمزة بقولهم: "ضَهْياء في معناها، وضهياء: فَعْلاء مثل حمراء، والألفان في آخرهما زائدتان لا محالة"(٢).

ومما يدل على زيادتها أيضًا: أنها لو جُعِلَت "أصلية، لوجب جعل الياء زائدة؛ لثبوت ثلاثة أحرف أصلية سواها، وإذا جعلت الياء زائدة صارت الكلمة على "فَعْيَل" وفَعْيَل لا يصح في الكلام"(٣).

الثاني: أجاز أبو إسحاق الزجاج أن تكون الهمزة أصلًا والياء زائدة، فيكون وزن الكلمة: فَعْيَلًا(٤)؛ "ويكون مشتقًّا من "ضاهأتُ" أي: شابَهتُ؛ لأنه يقال: ضاهَيتُ وضاهأتُ، وهو أولى به؛ لأنَّ أصالة الهمزة غير أوّل أكثرُ من زيادتها، فيكون ضهياء الممدود عنده من "ضاهيَتُ" أي: شابَهتُ، وضَهيأ المقصور من "ضاهأتُ"(٥).

وحجته: "أنه لو جَعَل الهمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا شيئان مكروهان؛ أحدهما: أن يكون في الأفعال مثال (فَعْلَأ) بوزن دحرج، والآخر: زيادة الهمزة غير أول، وإذا ذهب إلى أن الياء هي الزائدة، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكروه، وهو أن الفعل على فَعْيَل، فليس في هذا القول شيء مكروه أكثر من أنه على فَعْيل، وكلما قل المستكره كان أقيس"(٦).

---

(١) الكتاب ٤/٣٢٥.
(٢) المنصف ١/١١٠.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥/٢١٣-٢١٤.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٤٣.
(٥) الممتع ص١٥٥.
(٦) المنصف ١/١١١.

وعقب ابن يعيش على مذهب الزجاج قائلًا: "وهو مذهب حسن من جهة الاشتقاق، إلَّا أنّه ليس في الكلام "فَعْيَلٌ" بفتح الفاء، إنّما هو"فِعْيَل" بكسرها"(١).

ورُدَّ هذا المذهب بأن ضهياء والمضاهأة مادتان مختلفتان؛ لأن " الهمزة في ضهياء على لغاتها الثلاث زائدة، وفي المضاهأة أصلية"(٢).

فإذا كان جَعْلُ الهمزة زائدة أو أصلًا يؤدّي إلى بناء معدوم في كلام العرب، فالزيادة أولى؛ لأنها أكثر، فـ (فَعْلأ، وفَعْيَل)، وإن كانا بناءين معدومين، ينبغي أن يُحْمَل منهما على "فَعْلأ"؛ لأنَّ "فَعْيلًا" يظهر منهم اجتنابه، فيكسرون الفاء، نحو: "حِذْيَم"، ولم يظهر منهم ذلك في "فَعْلأ"، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة، وأيضًا فإنَّ الاستدلال على زيادة همزة ضهيأ بضهياء الممدودة أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خِلافها، وهو "ضاهأتُ"(٣)؛ ولأن ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت(٤)، وقد ثبتت زيادة الهمزة في ضَهْياء بالمدِّ، فَلْتَثْبت في اللغة الأخرى(٥).

---

(١) شرح المفصل ٤/١٨٠.

(٢) الدر المصون ٦/٣٩.

(٣) ينظر: الممتع ص١٥٥-١٥٦.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي٢/٣٣٩.

(٥) ينظر: الدر المصون٦/٤٠.

المبحث الثاني: أبنية لم يذكرها سيبويه.

(احْبَنْطَأَ ــ حِنْدَوْرَة ــ زَيْتُون ــ زَيْزَفُون ــ شِيْرَاز ــ ضُنْأَك ــ مُؤْقٍ ــ مُسْحُلَان ــ نَخْوَرِش ــ هَرْنَوَى)

١ــ افْعَنْلَأ (احْبَنْطَأ)

(افْعَنْلَل) من أوزان الفعل الرباعي المزيد بحرفين، وهو يدل على مطاوعة الفعل المجرد، نحو: حَرْجَمْتُ الإبل فاحرنجمت، و(افْعَنْلَى) من أوزان الفعل الماضي الثلاثي الملحق بالرباعي والمزيد بحرفين، نحو: احرنبى[١]، وقد جاءت كلمة (احْبَنْطَأ) محتملة للوزنين ومحتملة لوزن ثالث معدوم في كلام العرب، وهو: (افْعَنْلَأ).

وكلمة احْبَنْطَأ مأخوذة من حَبِط، و"حَبِطَ بطنُ الرجل إذا انتفخ"[٢]، و"الحَبَط: أن تأكل الماشية الكلأ حتى تنتفخ بطونها وهو الحُبَاط إذا أصابها ذلك"[٣]، و"رجل حَبَنْطَأ، وحَبَنْطَأة، وحَبَنْطَى أيضًا بلا همز: قصير سمين ضخم البطن، وكذلك المُحْبَنْطِئ يهمز ولا يهمز، ويقال: هو الممتلئ غيظًا...، واحبنطأ الرجل، إذا انتفخ جوفه"[٤].

وقد اختلف النحاة في وزن هذه الكلمة، لتدور أقوالهم حول الأوزان الثلاثة السابقة.

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص١٦٧، ٦٥، ٢٦٧. احرنبى: احْرَنْبَى الرّجل استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السّماء. العين٣/٣٣٨ مادة (ح ر ن ب).

(٢) لسان العرب ١/٥٨.

(٣) جمهرة اللغة ص٢٨١.

(٤) الصحاح ١/٤٤.

فذهب أبو حيان، والمرادي، وجمال الدين المعروف ببَحْرَق، والأشموني إلى أن احبنطأ وزنها افْعَنْلَأَ[١]، فالهمزة زائدة للإلحاق باحرنجم[٢]، والدليل على زيادة الهمزة في احبنطأ سقوطها في الحبط[٣].

وذهب بعض النحاة إلى أن احْبَنْطَأَ: افْعَنْلَى، كاسرندى، والهمزة فيه بدل من الألف؛ لأن افْعَنْلَأَ بناء مفقود في الأفعال[٤].

وذهب الفارابي إلى أن احْبَنْطَأَ وزنها افْعَنْلَل، وتبعه الجوهري؛ حيث ذكرها في مادة (ح ب ط أ)[٥].

وتعقب ابن بري الجوهري بأن الصواب "أَن يُذْكَر في فصل (حبط)؛ لأَن الهمزة زائدة ليست بأصلية، ولهذا قيل: حَبِطَ بَطْنُه إِذا انتفخ، وكذلك المُحْبَنْطِيء هو المنتفخ جَوْفُه"[٦].

وأرى أن وزن (احْبَنْطَأَ) (افْعَنْلَأَ)، وإن كان غير موجود في كلام العرب؛ لأن الهمزة "يُحْكَم بأصالتها إذا وقعت غير أول ولم يعرض ما يوجب زيادتها"[٧]، وقد عرض هنا ما يوجب زيادتها، وهو الاشتقاق؛ لقولهم: حَبِطَ بَطْنُه إِذا انتفخ، فقد رجح الوزن المعدوم على الموجود؛ لدليل الاشتقاق.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ص١٧٨، توضيح المقاصد ص١٥٣٨، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال ص١٤٣، شرح الأشموني٤/٤١٩.

(٢) ينظر: المزهر٢/٤١.

(٣) ينظر: إرشاد السالك ص١٠٠١، شرح الأشموني٤/٤٤٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ص١٥٣٨، تمهيد القواعد ص٤٩٤٣.

(٥) ديوان الأدب٤/٢٤٦، الصحاح١/٤٤.

(٦) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح١/١١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش٥/٣١٧-٣١٨.

٢ـــ فِنْعَوْلة (حِنْدَوْرَة)

الاسم الثلاثي قد يُزاد بحرفين، وتختلف أوزان هذا الاسم باختلاف موقع الحرفين الزائدين فيه، وبحسب اجتماعهما وافتراقهما، فإن افترقا وفصلت بينهما العين جاء على عدة أوزان ليس من بينها وزن (فِنْعَوْلة)(١).

والاسم الرباعي المزيد بحرف لا تلحقه الزيادة في أوله إلا إذا كان جاريًا على فعله، ويلحق الحرف الزائد فيما عدا ذلك بعد الفاء أو العين أو بعد اللام الأولى أو بعد اللام الأخيرة، فإذا لحقته الزيادة بعد اللام جاء على عدة أوزان من بينها وزن "(فِعْلَول)، ويكون اسمًا، نحو: "فِرْدَوس"، وصفة، نحو: "عِلْطَوس"(٢).

والاسم الخماسي المجرد يأتي على عدة أوزان من بينها "(فِعْلِلّ)، ويكون اسمًا، نحو: "قِرْطَعب"، وصفة، نحو: "جِرْدَحل"(٣).

وقد جاءت كلمة (حِنْدَوْرَةُ) محتملة للأوزان الثلاثة، و"الحِنْدِيرُ، والحِنْدِيرَةُ، والحُنْدورُ، والحِنْدَوْرُ، والحِنْدَوْرَةُ، والحِنْدُورَةُ ...: الحَدَقَةُ، والحِنْدِيرةُ أَجود"(٤)، "يُقال: هو على حُنْدُرِ عَيْنِهِ وحُنْدُورِ عَيْنِهِ وحُنْدُورَة عَيْنِهِ إذا كان يستثقله ولا يقدر أَن ينظر إليه بغضا"(٥).

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٢٤-٢٦.

(٢) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٣٥-٣٦. العِلْطَوْسُ: النَّاقَةُ الخِيار الفارِهَة، وقيل: هي المرأة الحسناء. لسان العرب١٤٦/٦ مادة(ع ل ط س).

(٣) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ٣٢-٣٣. القرطعب: قِطْعةُ خِرْقَة. لسان العرب٦٧١/١ مادة(ق ر ط ع ب). الجِرْدَحْل: الضَّخْم. لسان العرب١٠٩/١١ مادة(ج ر د ح ل).

(٤) لسان العرب٢١٧/٤. مادة(ح ن د ر).

(٥) الصحاح ص٦٢٥.

وقد ذهب السخاوي، وابن القطاع، ونشوان الحميري، وأبو حيان، والسيوطي، إلى أن حِنْدَورَة وزنها فِنْعَوْلة[١]. وقد ذكرها الجوهري في مادة (ح د ر)[٢].

بينما ذهب ابن عصفور إلى أن حِنْدَورةً "من باب "قِرطَعْب"، والواو أصل في بنات الأربعة من غير المضاعف، وإن كان ذلك قليلًا، وهذا أولى من جعلها زائدة من معنى قولهم: حَدْرة، فيكون وزن الكلمة فِنعَولة؛ لأن ذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم"[٣]، وعلى هذا تكون الكلمة عنده خماسية مجردة على وزن فِعْلَلّ.

وقد ذكرها ابن فارس فيما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة[٤].

وقد ذكرها الخليل بن أحمد، وأبو منصور الأزهري، وابن منظور في مادة (ح ن د ر) [٥]، ومعنى هذا أن الكلمة عندهم وزنها فِعْلَوْلة.

وعند الفارابي تحتمل وزنين (فُعْلُولَة، وفُنْعُولَة)[٦].

وأرى الراجح أنَّ (حِنْدَورة) وزنها (فِنْعَوْلة)، والنون والواو زائدتان؛ أما الواو؛ فلأنها لا تكون أصلًا في بنات الأربعة[٧]، فإذا "وقعت حشوًا مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدًا،

---

(١) ينظر: سفر السعادة ص٢٣٦، أبنية المصادر والأفعال ص٢٤٥، شمس العلوم ص١٣٦٤، ارتشاف الضرب ص٩٢، المزهر ٢/٢٠.

(٢) الصحاح ص٦٢٥.

(٣) الممتع الكبير في التصريف ص٧٥.

(٤) مجمل اللغة ١/٢٦٧، مقاييس اللغة ٢/١٤٦.

(٥) العين٣/٣٣٥ أبواب الرباعي من الحاء(الحاء والدال)، تهذيب اللغة ٥/٣٢٩ أبواب الرباعي من الحاء(الحاء والدال)، لسان العرب٤/٢١٧ مادة(ح ن د ر).

(٦) ديوان الأدب ٢/٦٦.

(٧) ينظر: شرح الملوكي ص١٨٣.

فلا تكون إلا زائدة"[١].

وأما النون فالاشتقاق يقضي بزيادتها؛ لقولهم: ناقةٌ حادرة العينين؛ إذا امتلأتا، سمِّيَت حَدْراء لذلك، والحدرة قُرْحةٌ تخرج بباطن جفن العين[٢].

وبناء على هذا تكون الكلمة على وزن فِنْعَوْلة، وإن كان هذا الوزن معدومًا في كلام العرب؛ لأن الاشتقاق يؤيده.

٣ـــ فَعْلُون (زَيْتُون)

(فَيْعُول) من أوزان الثلاثي المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: "خَيْشُوم"، وصفة، نحو: "عَيْثُوم"[٣]، وقد جاءت كلمة (زَيْتُون) محتملة لهذا الوزن ومحتملة لوزن آخر معدوم في كلام العرب، وهو: (فَعْلُون)، وكلمة "زَيْتُون" مأخوذة من زَتَن أو زَيَتَ على خلاف بين الصرفيين، و"الزَّيْتُ مَعْروفٌ، والزَّيْتَونُ: شَجَرُه، واحِدَتُها زَيْتُونَـة... وزِتُّ الطَّعَامَ: عَمِلْتُه بالزَّيْتِ"[٤].

وقد اختلف النحاة في الحروف الأصلية والمزيدة في هذه الكلمة على أربعة مذاهب:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٥/٣٢٨.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة ٢/٣٢.

(٣) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٢٥. العَيْثُومُ: الضّخم من كلّ شيء الشّديد. العين٢/١١٣ باب(العين والثاء والميم).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم٩/٨٨ مادة(ز ي ت).

الأول: ذهب أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن سيده، وابن القطاع[١]، إلى أن الواو والنون زائدتان؛ لأنها مشتقة من الزيت[٢]، فوزنها فَعْلُون، ويرى ابن السراج، وابن جني أنه من الأبنية التي فاتت سيبويه[٣].

ورَدَّ هذا المذهب السمين الحلبي بـ: أنهما "مادّتان متغايرتان وإن كان الزّيت معتصرًا منه، ويقال: زَاتَ طعامه: أي: جعل فيه زيتًا، وزَاتَ رأسه، أي: دَهَنَه به"[٤].

الثاني: ذهب ابن كيسان أو ابن دريد أحد الرجلين، كما قال ابن جني[٥] إلى أن الياء والواو زائدتان والنون أصلية، فوزنها فَيْعُول، كـ"قَيْصُوم"؛ لأنهم قد قالوا: أرضٌ زَتِنةٌ، أي: فيها زيتون [٦]، وهو ما عليه ابن عصفور، وابن مالك، والسمين الحلبي[٧].

الثالث: يرى الشاطبي أنَّ اللفظ إذا كان ذا اشتقاقين يحتملهما فلا يُرجَّح أحدهما على الآخر، فنون زيتون عنده تحتمل الأصالة والزيادة؛ "لأنه إن اشتُقَّ من الزيت فهو "فَعْلُون" وإن عُمِل على قولهم: أرضٌ زَتِنَة فهو "فَيْعُول"، وكلاهما دليله قوي، فالأول من الاشتقاق والثاني من التصريف"[٨].

---

(١) ينظر: الحلبيات ص١٢٠، ٣٥٢، الخصائص ٢٠٣/٣، المحكم والمحيط الأعظم ٤٣٢/٢ مادة(ع ر ج ن)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٩٩.

(٣) الأصول ٢٢٥/٣، الخصائص ٢٠٣/٣.

(٤) الدرّ المصون ٧٨/٥.

(٥) الخصائص ٢٠٣/٣.

(٦) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص٩٠.

(٧) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص٩٠، شرح الكافية الشافية ص١٩٩، الدرّ المصون ٧٨/٥.

(٨) المقاصد الشافية ٤٦٨/٨.

الرابع: ذهب الزجاج ـ فيما نُسِبَ إليه ـ إلى أنه جمع لـ (زَيْت)، كما تقول: زيدٌ وزيدون، ويأبى أن يكون من الأبنية التي فاتت سيبويه؛ لأنه لا يجعل سيبويه أغفل إلا ثلاثة أبنية: (درداقس، وشمنصير، وهندلع)(١).

والذي يتبين لي أن النون في (زيتون) أصلية، وأن وزنها فَيْعُول؛ لورود الاشتقاق، ومجيئها على زنة ما ورد في كلام العرب؛ "لأنّه إذا تردّد الوزن بين أن يكون على زنة ما ثبت في كلامهم، وبين أن يكون على خلافه فحمله على ما ثبت في كلامهم هو الوجه"(٢).

ومن هنا يتبين لنا أثر انعدام وزن فَعْلُون في رفض الوزن والحكم على نون زيتون بالأصالة؛ لأن الاشتقاق يؤيده.

٤ـ فيفعول (زَيْزَفُون)

الاسم الرباعي قد يزاد بحرفين، ويجيء على عدة أوزان من بينها (فَيْعَلُول)(٣)، ويكون في الأسماء والصفات، " فالأسماء نحو: "خيتعور، وخيسفوج"، والصفة: "عيسجور، وعيضموز، وعيطموس"(٤).

---

(١) ينظر: رسالة الملائكة ص٢٥٣-٢٥٤.

(٢) الكناش ٣٢٢/١.

(٣) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٣٨، ٢٢٨.

(٤) الكتاب ٢٩٢/٤ . والخيتعور: السراب، والخيسفوج: حب القطن، والعيسجور: الناقة السريعة القوية، وعيضموزٌ: العضمز الضخم من كل شيء، والعيطموس: الجميلة. ينظر: لسان العرب ٢٢٩/٤ مادة (خ ت ع ر)، ٢٥٥/٢ مادة(خ س ف ج)، ٥٦٧/٤ مادة (ع س ج ر)، ٣٨٠/٥ مادة (ع ض م ز)، ١٤٣/٦ مادة(ع ط م س).

وقد جاءت كلمة(زَيْزَفُون) محتملة لهذا الوزن، ومحتملة لوزن آخر معدوم في كلام العرب، وهو (فَيْفَعُول) وليس هذا الوزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف[١]، و(الزَّفْنُ) في اللغة: الرَّقْصُ، والزَّفْن والزِّفْن، بلغة عمان كلاهما ظُلَّة يَتَّخِذُونَهَا فوق سطوحهم تَقِيهِمْ وَمَدَ الْبَحْرِ، أَي: حَرَّه وَنَدَاهُ، وناقةٌ زَفُون وزَبُون، وهي التي إذا دنا منها حَالِبُهَا زَبَنَتْه بِرِجْلِهَا، وَقَدْ زَفَنَت وزَبَنَتْ، وأَتيت فُلَانًا فزَفَنَني وزَبَنَني، وَقَوْسٌ زَيزَفون: مُصَوِّتة عند التَّحْرِيكِ[٢].

وقد اختلف الصرفيون في أصل هذه الكلمة أثلاثية أم رباعية على مذهبين:

أحدهما: ذهب السيرافي، وابن سيده، وأبو حيان، والسيوطي إلى أن زَيْزَفُون مأخوذة من (زَفَن)، فوزنها فَيْفَعُول[٣]، فتكون الكلمة ثلاثية مزيدة بثلاثة أحرف، وقد ذكرها السيرافي في الأبنية التي فاتت سيبويه[٤].

وحجتهم: "أن أحد المضاعفين زائد إذا تضمنت الكلمة ثلاثة أصول فأكثر"[٥].

الثاني: ذهب ابن عصفور إلى أن زَيْزَفُون وزنها فَيْعَلُول، "فيكون قريبًا من لفظ الزَّفْن، وليست أصوله كأصوله، فيكون كسَبِط وسبطر، وهذا أولى؛ لأنَّه قد ثبت من كلامهم "فَيعَلُول"، ولم يثبت فيه "فَيفَعُول"، ويكون من باب "دَدَن"، وإن كان قليلًا، ومثله دَيدَبُون"[٦].

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص١٥-١٩.

(٢) ينظر: لسان العرب ١٣/١٩٧-١٩٨.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٥/٣٨٦، المحكم والمحيط الأعظم ٩/٦٠، الارتشاف ص١١٤، المزهر ٢/٢٦.

(٤) فوائت كتاب سيبويه ص٩٩.

(٥) المقاصد الشافية٨/٣٣٨.

(٦) الممتع الكبير في التصريف ص٩٩.

فابن عصفور آثر القول برباعية الكلمة، وأنها مزيدة بحرفين؛ لئلا يثبت وزنًا معدومًا في كلام العرب.

وقد تردد ابن جني في هذا الوزن، فمرة صرح بأن الكلمة رباعية، فقال: " إن اتفق الأول والثاني، واختلف الثالث والرابع، فالمثلان أصلان والكلمة أيضًا رباعية، وذلك نحو: ديدبون، وزيزفون، هما رباعيان كباب ددن وكوكب في الثلاثة، ومثالهما فيعلول، كـ"خيسفوج، وعيضموز"، فهذه حال الرباعي"(١).

ومرة قال بأنها ثلاثية، ويظهر تردده في قوله: "وهي في ظاهر الأمر فَيْفَعُول من الزفن؛ لأنه ضرب من الحركة مع صوت، وقد يجوز أن يكون زَيْزَفُون رباعيًّا قريبًا من لفظ الزفن، ومثله من الرباعي دَيْدَبُون"(٢).

وأرى أن هذه الكلمة رباعية وأن وزنها (فَيْعَلُول)، فأصلها ززفن فهو مما فاؤه وعينه من جنس واحد، وهو وإن كان قليلًا إلا أن له نظائر من كلام العرب، ككلمة دَيْدَبون، وأما وزن (فَيْفَعُول)، فليس له نظير في كلام العرب، ولا دليل عليه من اشتقاق أو تصريف.

٥ــ فِوْعَال (شِيْرَاز)

(فِعْلال) من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين والذي اجتمع فيه الحرفان المزيدان بعد العين، ويكون اسمًا، نحو: "جلباب"، وصفة، نحو: "شملال"(٣)، ومن

---

(١) الخصائص ٢/٥٨.

(٢) الخصائص ٣/٢١٦.

(٣) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٣١. شملال: ناقة شملَّة شملال، أي: قوية سريعة. العين٦/٢٦٦ باب (الشين واللام والميم).

أوزان الرباعي المزيد بحرف، ويكون اسمًا، نحو: "قنطار"، وصفة، نحو: "سِرْداح"، ولم يجئ مضعَّفًا إلا مصدرًا، نحو: "زلزال"(١).

والاسم الثلاثي المزيد بحرفين والذي تفصل فيه العين بينهما يأتي على عدة أوزان ليس من بينها وزن (فِوْعَال)(٢)؛ لأنه "لا يُعْرَف واو زائدة مفردة استؤنفت في أول أحوالها بعد كسرة"(٣).

وأصل كلمة (شِيْرَاز) محتمل لهذين الوزنين، الوزن الأول (فِوْعال)، وإن كان هذا الوزن غير موجود في الأوزان المزيدة للاسم الثلاثي، والوزن الثاني (فِعْلال).

و(شرز): "الشين والراء والزاي أصل يدل على خلاف الخير في جميع فروعه من هلاك ومنازعة وغير ذلك، ومن ذلك قول العرب للعدو أشرزه الله، أي: أهلكه"(٤)، و"الشَّرْز: الشِّدَّةُ وَالْقُوَّةُ"(٥)، و"شِيْرَاز": "اللبن الرائب إذا أُسْتُخرج منه ماؤه"(٦)، واللبن بالفارسية شيراز(٧)، "وليس لفظُ شيراز مصرَّحًا به في كُتب اللغة، ولكن يُمكن أن يكونَ له أصلٌ وذلك أن الشَّرْزَ والشَّراسة غِلظُ الخلق، والشيرازُ لبنٌ فيه غِلَظ"(٨).

وقد اختلف النحاة في الياء في كلمة (شِيْرَاز) هل زائدة أو بدل من زائد أو أصلية؟

---

(١) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٣٧. السِّرداح: النّاقةُ الطويلة. العين٣/٣٣٢ أبواب الرباعي(الحاء والسين).

(٢) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٢٥-٢٦.

(٣) سر صناعة الإعراب٢/٧٥٣.

(٤) مقاييس اللغة ٣/٢٥٩.

(٥) المخصص١/١٩٥ السفر الثاني، باب(الشدة والقوة في الخلق وغيره).

(٦) المغرب في ترتيب المعرب ص٢٤٨ باب(الشين مع الراء).

(٧) ينظر: تاج العروس ١٥/١٧٧.

(٨) اللباب٢/٣٢٤.

ذهب بعض النحاة إلى أن الياء في: شيراز منقلبة عن واو، والأصل "شِوْراز"، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، بدليل الجمع: "شَوارِيز"، والتصغير "شُوَيْريز"(١)، فوزن شِوْرَاز فِوْعَال، ولا يضر عدم النظير مع وجود الدليل، فإذا وُجِد كان مؤنسًا(٢)، ثم "لما زالت الكسرة في الجمع رجعت الواو، فقالوا: شواريز"(٣).

وذهب الثمانيني، وابن الأثير، وأبو الفداء، والأشموني(٤) إلى أن الياء في شيراز منقلبة عن راء، والأصل: "شِرّازٌ"؛ لأنّهم يستثقلون التّضعيف مع الكسر، بدليل الجمع "شَرارِيز"، والتصغير "شُرَيْرِيزٌ"(٥)، فوزنها فِعَّال(٦)، ولوجود النظير كما في قيراط، وديباج، أصلهما: قرَّاط، ودبَّاج، ثم أُبْدِل الأول من المشددين ياء.

وأجاز آخرون أن يكون شيراز أصلها: شِرَّاز، فوزنها فِعَّال، إلا أنهم أبدلوا من الراء الأولى ياء، ثم إنهم لما جمعوا أبدلوا الياء المبدلة من الراء واوًا لقرب ما بين الياء والواو(٧). فعلى هذا المذهب الجمع شواريز وعلى المذهب السابق الجمع شرارِيز.

وقد اضطر أبو الحسن إلى القول بأصالة الياء في شِيراز، وأنَّها بدلٌ من واو، فوزنها فِعْلال(٨)، بدليل الجمع على شواريز، وإنما جعلها أصلية؛ لئلا يؤدي القول بزيادتها

---

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣١٧، شرح الملوكي ص٢٤٩، البديع٢/٥١٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل٥/٣٧٨، شرح الملوكي ص٢٤٩-٢٥٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ص٧٤٨.

(٤) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣١٧، البديع٢/٥١٦، الكناش ٢/٢٣٣، شرح الأشموني ٤/٥٦٥.

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص٣١٧.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٢١.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧٥٠.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ص٧٥٠-٧٥١، الممتع الكبير ص١٩٣، ارتشاف الضرب ص٢٢٠-٢٢١.

إلى وزن معدوم، وهو فِوْعال[١].

ورُدَّ قول أبي الحسن بأنه "لا تخلو الياء في شيراز إذا كانت بدلًا من أن تكون بدلًا من راء في قول من قال: شراريز، أو من واو في قول من قال: شواريز...، وعلى كلا القولين لا يجوز أن يكون رباعيًّا؛ لأنه إن كان في الأصل شرَّاز، فوزنه فعَّال، وإن كان شِوْرَازًا، فوزنه فِوْعال، وشراز ثلاثي بلا خلاف؛ لأنه من باب صنارة...، و"فِوْعَال" ثلاثي أيضًا؛ لأن الواو لا تكون أصلًا في ذوات الأربعة إلا في التضعيف، نحو: الوصوصة...، و"فِوْعَال" ليس مضعَّفًا، فتُجعل واوه أصلًا"[٢]، ففي جعلها أصليَّة خروج عن المعهود فيها.

وأُجِيب عن هذا الاعتراض بأنه "لمَّا كان الوجهان كلاهما يُفضيان إلى الخروج عن المعهود كان ما يُفضي إلى الأصالة أولى؛ لأنه مهما قُدِر على أن يُجعل الحرف أصلًا لم يُجعل زائدًا، وأيضًا فإنه لم يثبتْ زيادة الواو في أوَّل أحوالها ساكنة بعد كسرة، فلذلك كان الأولى عنده أن تكون أصليَّة"[٣].

وذهب آخرون إلى أن الياء زائدة، ووزن الكلمة: فِيعال، ثم لما أرادوا الجمع أبدلوا من الياء واوًا؛ لضرب من التوسع في اللغة، وذلك لأن الواو أعم تصرفًا من الياء؛ لكثرة خواتم وطوابق، وقلة صيارف[٤].

وأرى أنَّ الياء في شيراز منقلبة عن واو، والأصل "شِوْراز" ووزنها (فِوْعال)، وإن كان هذا الوزن معدومًا في كلام العرب، ولم يذكره سيبويه، وذلك لعدة أسباب علَّل بها ابن

---

(١) ينظر: الممتع الكبير ص١٩٣.
(٢) سر صناعة الإعراب ٧٥١/٢.
(٣) الممتع الكبير ص١٩٣.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٧٤٩/٢.

جني، وهي:

الأول: إنما لم يذكر سيبويه في الآحاد مثال "فِوْعال" لما لم يجده مظهرًا مصححًا[١]، فلمَّا لم يظهر كان أولى بأن يُلْغَى ولا يُعْتَد به.

الثاني: أما أنه لا يُعْرَف واو زائدة مفردة استؤنفت في أول أحوالها بعد كسرة؛ فلأنه إذا قامت الدلالة على صحة قضية لم يلزم إيراد النظير لها وإن كان في النظير بعض الأنس ألا ترى أن إنقحل إنفعل عند سيبويه وإن لم يكن له نظير عنده[٢].

الثالث: أن قول أبي الحسن مردود بأن الواو وقعت في موضع ما تزاد فيه الواو، نحو: "كوثر، وطومار، وخوزلى"، فلا مانع من الحكم بزيادتها في (شيراز)[٣].

وإذا كانت كلمة (شيراز) فارسية، فلا يصح الاستدراك بها على سيبويه؛ لأنها ليست من كلام العرب.

٦ـــ فُعْأَل ـ فُعْلَل (ضُنْأَك)

الاسم الثلاثي المزيد بحرف إذا لحقته الزيادة بعد الفاء جاء على عدة أوزان من بينها (فُنْعَل)، وهذا الوزن لم يجئ إلا اسمًا، نحو: "قُنْبَر"، و"عُنْصَل"[٤].وإذا لحقته الزيادة بعد العين جاء على عدة أوزان ليس من بينها (فُعْأَل).

والاسم الرباعي المجرد له خمسة أوزان لم يختلفوا فيها، "ثلاثةٌ بكسر الفاء، وواحدٌ بضمِّها، وواحدٌ بفتحها، فأمّا المكسور الفاء، فـ (فِعْلِلٌ)، مثاله:

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧٤٩.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب٢/٧٥٣-٧٥٤.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب٢/٧٥٣.

(٤) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص١٩-٢١، والقنبر: ضرب من الحمر. العين ٥/٢٦٤ مادة(ق ر ن ب)، والعنصل: نباتٌ شِبْهُ البَصَل، وَوَرَقُه كورق الكُرّاث. العين ٢/٣٣٨ مادة(ع ن ص ل).

"زِبْرِج"[١]، و(فِعْلَلٌ)، مثاله: "دِرْهَم"، و(فِعَلٌّ)، مثاله: "قِمَطْر"[٢]، والمفتوح الفاء (فَعْلَلٌ)، مثاله: "جَعْفَر"، والمضمومُ (فُعْلُل)، مثاله: "بُرْثُن"[٣]، وهذه الأمثلة تكون أسماءً وتكون صفاتًا، وقد زاد الأخفش بناءً سادسًا وهو (فُعْلَلٌ) ومثاله: "جُؤْذَر"[٤] و"بُرْقَع"[٥]، وهذا بناء لم يحكه سيبويه ولا أصحابه"[٦].

وقد جاءت كلمة (ضُنْأك) محتملة للأوزان الثلاثة، والضُنْأَكُّ في اللغة: هو الرجل الصلب المعصوب اللحم، والمرأة: ضنأكة[٧].

وقد اختلف الصرفيون في وزن هذه الكلمة؛ لاختلافهم في أصالة النون والهمزة وزيادتهما، فذهب الزبيدي، وابن القطاع الصقلي، ونشوان الحميري، وأبو حيان إلى أن ضنأك بوزن فُعْأل لغة في ضناك[٨]، ولم يمنعهم عدم وجود هذا الوزن في كلام العرب من حملها عليه.

وذهب ابن عصفور إلى أن ضُنْأك بوزن فُنْعَل، فالنون زائدة والهمزة أصلية؛ "لأنَّ "فُعْأَلًا" لم يثبت في الأسماء، وقد يكون اللفظان في معنى واحد والأصول مختلفة،

---

(١) الزبرج: الذهب، والوشي. العين٦/٢٠٢-٢٠٣ باب الرباعي (الجيم مع الزاي).
(٢) القِمَطْرُ: الجمل الضخم. العين٥/٢٥٨ باب الرباعي (القاف مع الطاء).
(٣) البُرْثُنُ: مَخالِبُ الأَسَد. العين ٨/٢٥٣ باب الرباعي(الثاء مع الراء).
(٤) الجُؤْذَر: ولدُ الْبَقَرَة. المخصص٤/٤٠٩ باب(فُعْلُل وفُعْلَل).
(٥) البُرْقُعُ: تَلْبَسُهُ الدَّوابُّ ونِساءُ الأعراب، فيه خَرْقان للعَيْنَين. العين٢/٢٩٨ باب الرباعي من العين(العين مع القاف).
(٦) شرح التصريف للثمانيني١/٢٠٥-٢٠٧.
(٧) ينظر: العين ٥/٣٠٣ باب(الكاف والضاد والنون معهما).
(٨) ينظر: الاستدراك ص٨، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٢٢٤، شمس العلوم٦/٤٠٠٦، ارتشاف الضرب ص٦٢.

نحو: سَبِط وسِبَطْر، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم"[١].

ويُرَدُّ هذا الوزن بأن "النون لا تزاد ثانية إلا بثبت"[٢]؛ لذا يُقْضَى عليها بالأصالة.

وخالف الجميع الخليل، والأزهري، وأبو سليمان الخطابي فذهبوا إلى أن ضُنْأَك عَلَى وزن فُعْلَل، يقال: رجل ضُنْأك وامرأة ضُنْأَكَةٌ[٣]، وفُعْلَلٌ ليس في الكلام عند سيبويه"[٤].

وأرى أن الأولى حملها على وزن (فُعْلَل)؛ لأن وزن (فُنْعَل) "لا يُعْرَفُ صفة"[٥]، ولأن النون إذا وقعت ثانية لا يُحْكَم عليها بالزيادة إلا إذا دلَّ دليل من اشتقاق أو غيره، ولا دليل هنا، ولأن وزن (فُعْأَل) يقضي بزيادة الهمزة، والهمزة "لا تزاد حشوًا إلّا بثبت"[٦]، فضلًا عن انعدام هذا الوزن في كلام العرب.

وبذلك يثبت وزن (فُعْلَل) في أوزان الاسم الرباعي المجرد، وإن لم يحكه سيبويه ولا أصحابه.

٧ـ فُعْلٍ (مُؤْقٍ)

(مُفْعِل) وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرف، ويكون صفة، نحو: مُكْرِم، وقيل: لم يجئ اسمًا إلا (مُؤْقٍ)[٧] المختلف فيه، وقد جاءت كلمة (مُؤْقٍ) محتملة لهذا الوزن ولوزن آخر معدوم في كلام العرب وهو (فُعْلٍ)، و"مؤْق العين: طرفها ممَّا

---

(١) الممتع ص٦٥.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٢١/٢.

(٣) ينظر: العين٣٠٣/٥، تهذيب اللغة٤١/١٠، غريب الحديث٢٨٢/١.

(٤) شرح التصريف ص٢٤٦.

(٥) الأصول٢٠٥/٣.

(٦) شرح التصريف للثمانيني ص٢٤١.

(٧) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص٢٠.

يلي الأنف، واللِحاظُ: طرفها الذي يلي الأذن، والجمع: آماق، وأمآق مثل آبار وأبآر، ومأقي العين: لغة في مؤق العين"(١)، وقيل: مُؤْق الْعَيْنِ: مُؤخَّرُها، ومَأْقِهَا: مُقَدَّمُها، وفي الحديث: "أَنَّهُ كَانَ يَكْتحِل مِنْ قِبَل مُؤْقِهِ مرَّةً، وَمِنْ قِبَلِ مَأْقِهِ مَرَّةً"(٢).

وقد اختلف الصرفيون في أصالة الميم وزيادتها في مؤقٍ، فذهب الفارسي، وابن جني، والجوهري، وابن سيده إلى أن الميم في مؤقٍ أصلية، ووزنها فُعْلٍ (٣)، واختلفوا في أصل الكلمة، فذهب الفارسي إلى أن "مُؤْقا مُلْحَق بقولهم: "بُرْثُن" لا على أن الهمزة زائدةٌ كزيادتها فِي "شأمل" ولكن الهمزة عين الفعل وزيدت الواو آخر الكلمة للإلحاق ببُرثن كما زيدت في قولهم: "عُنْصُوة" إلا أن الواو في "مُؤْقٍ" انقلبت ياء لمَّا كانت الكلمة مبنية على التذكير، ولم تصح كما صحت في عنصوة المبنية على التأنيث فـ"مُؤْقٍ" على هذا أصل وزنه فُعْلُو فَقُلِبَت إِلَى فُعْلٍ"(٤).

وذهب ابن جني إلى "أنه في الأصل مؤقي بمعنى مؤقٍ، وزيدت الياء لا للنسب، بل كزيادتها في كرسي، وإن كانت في كرسي لازمة وفي مؤقي غير لازمة، لقولهم فيه: مؤقٍ... إلا أن زيادة هذه الياء فى الصفة أكثر منها في الاسم، لأن الغرض فيها توكيد الوصف"(٥)، "ويكون هذا ممّا رُفِضَ أصله؛ لأنه لم يُسمع مُثقَّلًا قطّ"(٦).

---

(١) الصحاح١٥٥٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر٤/٢٨٩ باب(الميم مع الهمزة).

(٣) ينظر: المسائل البغداديات ص١٢٠، الخصائص٣/٢٠٥، الصحاح ص١٥٥٣، المخصص١/٩٨.

(٤) المسائل البغداديات ص١٢٠.

(٥) الخصائص٣/٢٠٥-٢٠٦.

(٦) الممتع ص٧٠.

بينما ذهب الجوهري إلى أن الياء زيدت للإلحاق، ويدل على ذلك حديثه عن (مأقي)؛ حيث قال: "وهو فَعْلِي وليس بـ "مَفْعِل" لأنّ الميم من نفس الكلمة؛ وإنما زيدت في آخره الياء للإلحاق؛ فلم يجدوا له نظيرًا يُلحقونه به؛ لأن فَعْلِيًّا بكسر اللاّم نادر، لا أخت لها، فأُلحق بـ "مَفْعِل" فلهذا جمعوه على مآقٍ، على التَّوهّم"(١)، ووافقه ابن القطاع(٢).

وعلى هذا فالجوهري موافق للفارسي في أن الزيادة هنا للإلحاق إلا أن الفارسي يرى أنها واو وقُلِبت ياء، والجوهري يرى أنها ياء من أول الأمر.

إلَّا أنَّ "فُعْلٍ" بناء معدوم في أبنية كلامهم، لذا صرفه ابن عصفور إلى ما وُجد من كلامهم، فذهب إلى أن الميم في"مُؤْقٍ" زائدة وأن وزنها مُفْعِل(٣)، وهو بذلك تابع لما ذهب إليه الفراء، وابن السكيت، وابن قتيبة، وابن خالويه(٤) الذين حكموا بزيادة الميم في "مَأْقِي"، فيكون وزنها مَفْعِلا، و"مَأْقِي" لغة في مُؤْقٍ، فيكون وزن "مُؤْقٍ" عندهم: مُفْعِلًا.

قال الفراء: "وما كان من ذوات الياء والواو من دعوت وقضيت فالمفعل منه فِيهِ مفتوح اسمًا كان أو مصدرًا، إلا المأقِي من الْعَين فإن العرب كسرت هذا الحرف، وبعض العرب يُسمّي مأوَى الإبل مَأوِي فهذان نادران"(٥).

---

(١) الصحاح ص١٥٥٣.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٧٧.

(٣) الممتع ص٦١، ٧٠-٧١.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٤٩/٢، إصلاح المنطق ص٢٢٢، أدب الكاتب ص٥٥٤، ليس في كلام العرب ص١٠٨.

(٥) معاني القرآن ١٤٩/٢.

وقال ابن السّكّيت: "وليس في ذوات الأربعة مَفْعِل –بكسر العين– إلا حرفان مَأْقِي العَيْن، ومَأْوي الإبل؛ قال الفرّاء: سمعتها بالكسر، والكلام كلّه: مَفْعَل – بالفتح –، نحو: رَمَيْتُه مَرْمَى، ودَعَوْتُه مَدْعى، وغَزَوتُهُ مَغْزًى"(١).

وليس يبعد على قولهم أن تكون "الميم زائدة، وإن كانت في سائر الكلمة أصلًا، ويكون هذا من الألفاظ التي تتقارب صيغها مع اختلاف أصولها، كسبط وسبطر"(٢).

واحتجوا بجَمْعهم له على مَآقٍ، فلو كان وزنه فُعْلٍ، لقيل في جمعه: أمآق، كقُفْل وأقفال(٣).

ورَدَّ ابن عصفور ما ذهب إليه ابن جني بأنَّ "كُرسيًّا وبُخْتيًّا بُنيا على ياءي النَّسَب، ولم يُستعملا دونهما. فلا يُقال: "كُرْسٍ"، ولا "بُخْتٍ"، فلذلك كُسِّرَ الاسم عليهما، فقالوا: كراسيُّ، وبخاتيُّ، وأمَّا "مُؤقٍ" فإنه يُستعمل دون ياء، وكلّ ما تلحقه ياءا النسب ولا تلزمانه لا يُكَسَّر عليهما؛ ألا تراهما يقولون: أَحمَرِيّ وحُمْر وفارِسيّ وفُرْس، فلو كان "مُؤقٍ على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره: مآقٍ، بل "أمآق"، كقُفْل وأقفال، فإذا بَطَلَ هذا فينبغي أن يكون وزنه مُفعِلًا(٤).

وفي المقابل غلَّط الجوهري ابن السكيت ومن تبعه، قال: "وظاهر هذا القول إن لم يتأول على ما ذكرناه غلط"(٥).

---

(١) إصلاح المنطق ص٢٢٢.
(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣١٤/٢.
(٣) ينظر: الممتع ص٧٠
(٤) ينظر: الممتع ص٧٠.
(٥) الصحاح ص١٥٥٣.

والذي يبدو لي أن (مؤقٍ) وزنها (فُعْل)، فالميم أصلية وإن أدى القول بأصالتها إلى وزن معدوم في كلام العرب، وفي المؤق عشر لغات، وقيل: اثنتا عشرة لغة، وكلها تدل على أصالة الميم(١).

وأيضًا الاشتقاق يدل على أصالة الميم، فالمَأْقُ: ما يعتري الإنسان بعد البكاء، تقول: مَئِقَ يَمْأَقُ، فهو مَئِقٌ. وَيُقَالُ إِنَّ الْمَأْقَةَ: شِدَّةُ الْبُكَاءِ(٢).

وأيضًا "لو حُكِمَ بزيادة الميم جُعِل أصل الكلمة همزة وقافًا وياءً، أو همزة وقافًا وواوًا ولا نعلم أقْوىَ ولا أقْيَا محفوظًا لهذا المعنى المسمى مؤقا"(٣).

وعليه فقد رجح الوزن المعدوم على الموجود؛ لوجود أدلة أخرى تعضده.

٨ ـــ مُفْعُلان (مُسْحُلان)

(فُعْلُلان): وزن من أوزان الاسم الرباعي المزيد بحرفين، ويكون اسمًا، نحو: "عُقْرُبان"، وصفة، نحو: "عُرْدُمان"(٤)، وقد جاءت كلمة (مُسْحُلان) محتملة لهذا الوزن ومحتملة لوزن آخر معدوم في كلام العرب وهو (مُفْعُلان)، وليس هذا الوزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف(٥)، ويرجع الأصل الاشتقاقي لكلمة (مُسْحُلان) إلى الجذر اللغوي (سحل)، وتدور مادته حول معاني: (القَشْر، والكَشْط،

---

(١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٧٧-١٧٨، ارتشاف الضرب ص٥٣.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة ٢٩١/٥.

(٣) المسائل البغداديات ص١٢٢.

(٤) معجم الأوزان الصرفية ص٣٨. عقربان: دابةٌ لها أرجل طِوال، والأنثى عَقْربة وعَقْرباءٌ. الصحاح١٨٧/١ مادة(ع ق ر ب). العُرْدُمانُ: الغليظ الشديد الرَّقَبَة. المحكم والمحيط الأعظم٤٥٨/٢ باب(العين والدال في الرباعي).

(٥) ينظر: معجم الأوزان الصرفية ص١٥-١٩.

والنَّقد)، "ورَجُلٌ إِسْحِلانِيُّ اللِّحْيَةِ: طَوِيلُها حَسَنُها...، والإِسْحِلانِيَّة مِنَ النِّسَاءِ الرائعةُ الجَمِيلة الطَّوِيلَةُ، وشابٌّ مُسْحُلان ومُسْحُلانِي: طَوِيلٌ، والمُسْحُلان والمُسْحُلانِي: السبط الشّعْر الأفرع، والأُنْثَى بالهاء"(١).

وقد اختلف النحاة في أصالة الميم وزيادتها إلى مذهبين:

فذهب الفارابي، وأبو بكر الزبيدي، وابن القطاع، ونشوان الحميري، وأبو حيان، والسيوطي إلى أن الميم زائدة، ووزنها مُفْعُلان(٢)؛ لأن الميم إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة(٣).

ويدل على صحة مذهبهم أيضًا الاشتقاق؛ لأنها مأخوذة من سحل، فالكلمة ثلاثية مزيدة بثلاثة أحرف.

ولم يصرح سيبويه بوزن هذه الكلمة، ولكنه صرَّح بأن "أُسْحُلان" على وزن أُفْعُلان؛ حيث قال: "ويكون على "أُفْعُلان" في الاسم والصفة، فالاسم: "أفعوان"، و"الأرجوان" و"الأقحوان"، والصفة، نحو: "الأُسْحُلان، و"الألعبان"(٤).

و"أُسْحُلان ومُسْحُلان" بمعنى واحد، ومعنى هذا أن الميم زائدة، ووزنها مُفْعُلان.

وذهب ابن عصفور إلى أن (مُسْحُلان)، وزنها (فُعْلُلان)، كـ"عُقرُبان"، فليست الميم بزائدة؛ "لأنَّ ذلك يؤدّي إلى أن يكون وزن الكلمة "مُفْعُلانًا"، وذلك بناء لم يستقرّ

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ١٩١/٣-١٩٣ مادة(س ح ل).

(٢) ينظر: معجم ديوان الأدب ٣٠٣/١، الاستدراك ص١٤، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٦، شمس العلوم ص٢٩٩٩، ارتشاف الضرب ص١١٠، المزهر ٢٥/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣٢٨/٥-٣٢٩، الممتع ص١٦٦.

(٤) الكتاب ٢٤٧/٤.

في كلامهم"[١].

وأرى أن قول ابن عصفور مردود؛ لأن هذا الوزن وإن كان معدومًا في كلام العرب إلا أن صحة الاشتقاق تدل عليه، وأيضًا فإن القاعدة الصرفية تقضي بأن الميم إذا وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة.

٩ـ نَفْوَعِل (نَخْوَرِش)

من أوزان الاسم الخماسي المجرد (فَعْلَلِل)، ولا يكون إلا صفة، نحو: "جَحْمَرِش"[٢]، قال سيبويه: "ولا نعلمه جاء اسمًا"[٣].

وقد حمل بعض النحاة كلمة (نَخْوَرِش) على هذا الوزن، رغم وجود حرفين فيها محتملين للزيادة، النون والواو؛ فرارًا من حملها على وزن معدوم في كلام العرب لو حكم بزيادتهما.

و(النخورش): الخَرْشُ: الخَدْشُ فِي الجَسَدِ كُلِّه، وجَرْوٌ نَخْوَرِش: قَدْ تحرَّك وخَدَش[٤].

وقد اختلف الصرفيون في وزن هذه الكلمة على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب كُراع، والزبيدي، وابن جني، وتابعهم ابن سِيدَه[٥] إلى أن نَخْوَرِش على وزن نَفْوَعِل، وأنه "ليس في الكلام غيره، وقد أهمله سيبويه"[٦]، وأيد ابن القطاع،

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ص١٠٠.

(٢) معجم الأوزان الصرفية٣٢-٣٣. والجَحْمَرِشُ من النّساء: الثقيلةُ السَّمِجَةُ، والجحمرش أيضًا: العجوز، ويطلق أيضًا على الأرنب المُرْضِع. العين٣/٣٣٩ باب (الخماسي من الحاء).

(٣) الكتاب٤/٣٠٢.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم٥/٢٢ مادة(خ ش ر).

(٥) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ص٦٩٢، الاستدراك ص٢٢، المنصف ١/٣٧٤، المحكم والمحيط الأعظم٥/٢٢.

(٦) المنصف ١/٣٧٤.

وأبو حيان، والفيروز آبادي هذا المذهب(١).

والاشتقاق خير دليلٍ لهم؛ فالخَرْشُ: الخَدْشُ فِي الجَسَدِ كلِّه، وجَرْوٌ نَخْوَرِشٌ: قَدْ تحرَّك وخَدَش، وتخارشت الكلابُ والسنانير: تَخادشت(٢).

الثاني: ذهب المبرد، والسيوطي إلى أن نَخْوَرِش على وزن فَعْلَلِل(٣)، على الرغم من أن الواو لا تكون أصلية في بنات الخمسة، وهو عند السيوطي ثلاثي ملحق بالخماسي.

الثالث: ذهب السخاوي إلى أن نَخْوَرِش على وزن فَعْوَلِل(٤).

وقد اضطرب قول ابن عصفور في واو نَخْوَرِش، فمرة قال بأنها أصلية، وأن وزنها فَعْلَلِل، نحو: "جَحْمَرِش"(٥)، ومرة قال بأن الواو زائدة للإلحاق بـ"جَحْمَرِش"(٦)، فيكون وزنها فَعْوَلِلا.

وقد أقرَّ بزيادة الواو إن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا؛ لأنَّ الواو لا تكون أصلًا في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة إلَّا في المضعَّف(٧).

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٢٠٤، ارتشاف الضرب ص٨٧، القاموس المحيط ص٥٩٢.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم٥/٢٢ مادة(خ ش ر).

(٣) المقتضب١/٢٠٦، المزهر٢/٣٥.

(٤) سفر السعادة وسفير الإفادة١/٤٧٣.

(٥) الممتع ص٧١.

(٦) الممتع ص١٩٨.

(٧) الممتع ص١٩٥.

كما أقرَّ بأصالة النون إذا وقعت أوَّلًا إذا لم تكن حرف مضارعة، نحو: نَقُومُ ونَخرُجُ، ولا واقعة في "انفَعَلَ" وما تصرَّف منه، نحو: انطَلَق ومُنطلِق[١]، فالأولى أن يُحْمَل قوله على أن الواو زائدة للإلحاق بجَحْمَرِش، فيكون وزنها عنده فَعْوَلِلًا.

وأرى أن (نَخْوَرِش) وزنها (نَفْوَعِل)، وإن كان هذا الوزن لا نظير له في العربية؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: القياس يقتضي أنه متى كانت الواو مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدًا، ولم يكن هناك تكرير لم تكن إلا زائدة سواء أعرف الاشتقاق أم لم يُعْرَف[٢]، وقد وُجِدَت الواو مع ثلاثة أصول (الخاء والراء والشين)، فوجب الحكم بزيادتها.

الثاني: إذا جاءت النون في موضع تقابل فيه أحد الأصول، حُكِم بأنها أصل، إلا أن يدل الاشتقاق على زيادتها، وإن جاءت مخالفة للأصول حُكِم بزيادتها[٣]، وقد دل الاشتقاق هنا على زيادة النون؛ لأن الخرش هو الخدش.

فالقول بزيادة النون والواو وإن أدى إلى حملها على وزن معدوم في كلام العرب، إلا أنه أولى من مخالفة الأصول.

١٠ـــ فَعْلَوَى – فَعْنَلَى (هَرْنَوَى)

(فَعْلَوَى): "وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة"[٤]، و(فَعْلَلَى): "وزن من أوزان الاسم الرباعي المزيد بحرف، والمنتهي

---

(١) الممتع ص١٧١.

(٢) ينظر: شرح الملوكي ص١٢٢.

(٣) ينظر: شرح الملوكي ص١٦٦.

(٤) معجم الأوزان الصرفية ص٣٢، ٢٠٤.

بألف التأنيث المقصورة، ولم يجئ إلا اسمًا، نحو: جَحْجَبَى"[1]، وأما (فَعْنَلَى) فغير موجود في أوزان الاسم الثلاثي وقد جاءت كلمة (هَرْنَوى) محتملة للأوزان الثلاثة و(الهَرْنَوِيَ): نبت[2]، وقد أنكر ابن سيده وجود هذا الاسم في النبات؛ حيث قال: "الهَرْنَوى نبت لا أعرف ما هذه الكلمة ولم أرها في النبات، وقد أنكرها جماعة من أهل اللُّغَة، ولست أدري الهَرْنَوَى مقصور أم الهَرْنَوِيُّ على لفظ النّسَب"[3].و(فَعْنَلَى) عدَّه ابن سيده من أبنية المقصور، ومثَّل له بـ"صَعْنَبى"[4].

وقد اختلف الصرفيون في الحروف الأصلية والمزيدة في كلمة (هَرْنَوَى) على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب ابن القطاع، وابن الناظم، وأبو حيان، وناظر الجيش، والسيوطي إلى أن هَرْنَوَى وزنها فَعْلَوَى[5]، فالواو والألف زائدان، وعده عباس حسن من الأوزان النادرة[6].

الثاني: ذهب ابن عصفور إلى أن كلمة هرنوى وزنها فَعْلَلَى؛ لأن "فَعْلَوَى" معدوم في كلامهم، قال: "والواو أصل في بنات الأربعة، مثلها في "ورَنْتَل" شُذوذًا، وهو أولى من جعلها زائدة، فتكون الكلمة فَعْلَوَى؛ لأنَّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم، وأصالة الواو

---

(١) معجم الأوزان الصرفية ص١٩٨، ٣٧.

(٢) ينظر: العين ٤/٤٤.

(٣) المخصص ٥/٧.

(٤) الصعنبى: موضع بالكوفة. المخصص٤/٤١٧، ٥/٧.

(٥) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٩٦، شرح ابن الناظم ص٥٣٨، ارتشاف الضرب ص٨٣، ٦٤٢، تمهيد القواعد ص٤٦٢٦، همع الهوامع ٦/٧٠.

(٦) النحو الوافي٤/٦٠٢.

في بنات الأربعة قد وُجِدت في المضعَّف باطّراد، وفي غير المضعَّف قليلًا، فجَعْلُ الواو أصلًا أولى لذلك"(١).

الثالث: أن هَرْنَوَى وزنها فَعْنَلَى، فالنون والألف زائدان، ذكر أبو حيان، والسيوطي هذا الوزن دون نسبة إلى أحد(٢).

والذي يبدو لي أن (هَرْنَوَى) لا يجوز أن يكون وزنها (فعللى)؛ لأن الواو لا تكون أصلًا في بنات الأربعة، والأقرب أن يكون وزنها (فَعْلَوَى)؛ لأن الخليل ذكرها في التقليبات الصوتية لمادة (هـ ر ن)(٣)، فمعنى هذا أن الكلمة عنده ثلاثية مزيدة بحرفين، فلا مانع من وجود هذا الوزن وإن لم يرد فيه إلا هذه الكلمة، وهو أيضًا اختيار كثير من النحاة، وأما (فَعْنَلَى)، فلا نعلم قائله، ولا حجته على صحة هذا الوزن.

---

(١) الممتع ص٩٠.

(٢) ارتشاف الضرب ص٨٣، المزهر٢/١٨.

(٣) العين٤/٤٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) أفضل خلق الله في السماوات والأرض، وعلى آله وصحبه أجمعين، **وبعد**:

فبعد دراسة "المعدوم في كلام العرب وأثره في الدرس الصرفي" تجلت النتائج الآتية:

١ـ خلص البحث إلى وضع معنى تقريبي للمعدوم صرفيًّا بأنه: "أوزان لا يوجد لها نظير في كلام العرب".

٢ـ إن الأبنية المعدومة في كلام العرب قد يكون ذكرها سيبويه، كـ(أَرْوَنان ـ مُغْرُود ـ مَنْجَنُون ـ زَوَنَّك ـ شَجَوْجَى ـ يَسْتَغُور ـ ضَهْيَأ)، وقد تكون من الأوزان الفائتة للكتاب، كـ(احْبَنْطَأ ـ حِنْدَوْرَة ـ زَيْتُون ـ زَيْزَفُون ـ شِيْرَاز ـ ضُنْأَك ـ مُؤْقٍ ـ مُسْحُلَان ـ نَخْوَرِش ـ هَرْنَوى).

٣ـ بعض الأبنية التي حكم عليها الصرفيون بأنها معدومة في كلام العرب وُجِدَ لها نظير في كلامهم ولكن في كلمات معدودة، كما في كلمة (مُغْرُود)، فقد وُجِدَ لها نظير في العربية، نحو: (مُعْلُوق، ومُغْثُور، ومُنْخُور) وغيرها من الكلمات التي حصرها ابن مالك في بيت شعري.

٤ـ إن الأوزان المعدومة في كلام العرب تعتبر أصلًا من الأصول الصرفية، ولكن لا يعتد بها إلا إذا أيدها دليل آخر، فيمكن القول بأنها من أضعف الأدلة الصرفية، كاستصحاب الحال في الأصول النحوية، ويدل على ذلك كلمة (مُغْرُود، احْبَنْطَأ، حِنْدَورة، شيراز، ضُنْأَك، مُؤقٍ، مُسْحُلان، نَخْوَرِش، هَرْنَوَى) فقد رجَّح البحث الوزن

المعدوم في كلام العرب على الأوزان الموجودة؛ لوجود أدلة أخرى من اشتقاق أو غيره.

٥ـ إنَّ الأبنية التي ذكرها سيبويه قد يكون ذكرها على وزن موجود وذكرها غيره على وزن معدوم، كـ(أَرْوَنان ـ مَنْجَنُون ـ زَوَنَّك ـ شَجَوْجَى ـ يَسْتَعُور)، وقد يكون ذكرها على وزن معدوم وذكرها غيره على وزن موجود، كـ(مُغْرُود)، وقد تكون على وزنين كلاهما معدوم في كلام العرب، ككلمة(ضَهْيَأ).

٦ـ بعض الكلمات اختلف فيها الصرفيون على وزنين كلاهما معدوم في كلام العرب، ككلمة "ضهيأ"، فقد جاءت على وزني (فَعْلَأ، فَعْيَل)، وكلاهما معدوم في كلام العرب، وهذا دليل على أن المعدوم في كلام العرب لا يُعْتَبر حجة قوية في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة خاصة إذا لم يوجد دليل آخر من اشتقاق أو غيره، وهنا رُجِّح (فعلأ)على (فعيل)؛ لأن ضهياء لغة في ضهيأ، وضهياء الهمزة فيها زائدة، فيجب الحكم بزيادتها في ضهيأ.

٧ـ يُعَدّ ابن عصفور أكثر النحاة رفضًا للأوزان المعدومة في كلام العرب، فقد رفض الحكم على أي حرف بالأصالة أو الزيادة إذا أدى إلى وزن معدوم في كلام العرب، كما في كلمة (زيتون، وزيزفون، وهرنوى، وضنأك)، ولم يؤيد الوزن المعدوم إلا في كلمة (ضَهْيَأ) التي جاءت على وزنين كلاهما معدوم في كلام العرب.

٨ـ يُعَدّ الاشتقاق من أعلى مراتب الأدلة، فحيثما وُجِدَ رجحت كفته، كما في مسألة "نَخْوَرِش"، رُجِّح زيادة النون على أصالتها؛ لدليل الاشتقاق، وكما في كلمة زيتون، رُجِّح أصالة النون على زيادتها؛ لدليل الاشتقاق، وحيثما فُقِدَ ضَعُفَ ووَهَنَ القول الذي خلت أدلته منه، كما في كلمة زيزفون، لمَّا كان وزن (فيفعول) ليس له نظير في كلام العرب، ولا دليل عليه من اشتقاق أو تصريف، رُجِّح عليه وزن فَيْعَلُول.

٩ـ بعض الكلمات تردد الصرفيون في وزنها بين وزن معدوم ووزن موجود، ككلمة

"زَيْزَفُون" تردد ابن جني في وزنها، فمرة قال بأن وزنها فَيْفَعُول، وهو وزن معدوم، ومرة قال بأن وزنها فيعلول، وهو وزن موجود، وككلمة "مُغْرُود"، تردد فيها ابن عصفور بين وزن مُفْعُول وهو وزن معدوم، وبين وزن فُعْلُول وهو وزن موجود، وككلمة "مَنْجَنُون" نص سيبويه فيها يحتمل وزنين أحدهما موجود والآخر معدوم، وهذا يعني أن النحاة لا يرفضون الأوزان المعدومة مطلقًا.

١٠ـ بعض الأبنية لم يستدركها على سيبويه أحد من القدامى، واستدركها عليه المتأخرون، ككلمة حِنْدَوْرة، وهَرْنَوَى.

وختاما أسأل الله التوفيق والسداد، وأن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع، تحقيق أ.د: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح د: عثمان رجب محمد، مراجعة د: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزية، تحقيق د: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا، لأبي بكر الزبيدي، باعتناء المستشرق الايطالي: اغناطيوس كويدي، طبع بروماسنة ١٨٩٠م.
- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، دراسة وتحقيق د: أححمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، المتوفى سنة ٣١٦ هـ، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق أ: مصطفى السقا، د: حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد.دار الطلائع.
- البديع في علم العربية لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، الجزء الثاني تحقيق ودراسة د: صالح حسين العايد الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: الترزي، وحجازي، والطحاوي، والعزباوي، راجعه: عبد الستار أحمد فراج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق د: عبد الفتاح البحيري الزهراء للإعلام العربي، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه الأقاويل، تأليف: أبي القاسم جار الله الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيما، وعليه تعليقات كتاب الانتصاف. دار المعرفة، الطبعة: الثالثة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لأبي محمد عبد الله بن بري، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، راجعه: علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- تهذيب اللغة، تأليف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق أ: علي حسن هلالي، أ: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر ابن دريد، حققه وقدم له د: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية.دار الكتب المصرية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: السمين الحلبي، تحقيق د: أحمد محمد الخراط دار القلم ـ دمشق.
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د: أحمد مختار عمر، مراجعة د: إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية.
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، التنوخي، حققه: محمد سليم الجندي، دار صادر ـ بيروت،١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د: حسن هنداوي.

- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د: محمد أحمد الدالي، قدم له د: شاكر الفحام، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى دمشق ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣، الطبعة الثانية بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، ويليها الوافية نظم الشافية، للنيساري ت(١١٣٣هـ)، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت.لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/ إبراهيم جمعة العجمي، أ.د/ جابر السيد مبارك، أ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال. دار السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققهما: محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له د: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشرى، تأليف: موفق الدين أبي البقاء ابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. الطبعة: الرابعة ١٩٩٠م.
- غريب الحديث، لأبي سليمان الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، المشهور بالشرح الكبير، لجمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق، تحقيق د: مصطفى نحاس، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د: محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية، الطبعة الأولى، بغداد ٢٠٠٠.

- القاموس المحيط للفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بإشراف د: أحمد مكي الأنصاري. ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق د: مهدي المخزومي، د: إبراهيم السامرائي.
- الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق د: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، الطبعة: الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، الجزء الثاني، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق. سورية، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر ـ بيروت.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة.

- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق د: عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المخصص، لابن سيده، قدم له د: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرحه وعلق عليه: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المسائل الحلبيات، صنعة: أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دار المنارة، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشيكاوي. مطبعة العاني ـ بغداد.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، تحقيق د: عبد العظيم الشناوي، الطبعة: الثانية، دار المعارف.
- معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الطبعة: الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق د: عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم الأوزان الصرفية، إعداد د: إميل بديع يعقوب، عالم الكتب، الطبعة الأولى:١٤١٣-١٩٩٣.
- المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الجزء الثامن، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المقتضب، صنعة: أبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق د: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، المعروف بـ"كراع النمل"، تحقيق د: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني، لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، الطبعة: الأولى ١٢٧٣هـ.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.
- نظم الفوائد، لابن مالك، تحقيق د: سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة أم القرى، العدد الثاني ١٤٠٩هـ.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية – بيروت، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح د: عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة،١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.